فتح
الوهاب شرح نظم ابن
ظهيرة
على قواعد الإعراب لابن
هشام

تأليف

أبي محمد

هشام السيد محمد المغاوري

بسم الله الرحمن الرحيم

يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَهِ   مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ

(ترجمة الناظم)

هو محمد بن عبد الله ابن ظهيرة، رحمه الله ، و هو قاضي مكة وفقيهها، محمد بن عبد الله بن ظهيرة المخزومي القرشي المكي الشافعي، ولد في مكة سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، وكان إماماً علامة حافظاً متقناً ديناً ورعاً ، متواضعاً، كثير المروءة والبر والنصح والمحبة لأصحابه .

رحل إلى الشام ومصر واستفاد من علمائها في الحديث وعلومه والفقه وأصوله وعلوم العربية، وجلس للتدريس في مكة بضعاً وأربعين سنة، أخذ عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني، والعلامة محمد بن إبراهيم الوزير، ومن مشايخه: عز الدين بن جماعة وسراج الدين البلقيني، وابن الملقن، وأبو البقاء السبكي. مات سنة سبع عشرة وثمانمائة في مكة، ودفن بالمعلاة رحمة الله .

(المقدمة)

الحَمْدُ للهِ العَلِيمِ الفَاطِرِ ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلَامٍ بَاهِرِ
عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيُّ الهَادِي وَآلِهِ وَالصَّحْبِ وَالْأَوْلادِ
وَ هَاكَ فِي قَواعِدِ الْإِعْرَاب نَظمَ الْكِتَابِ المُبْدِعِ الْإِعْرَابِ
وَأَسْأَلُ اللهَ بِهِ أَنْ يَنْفَعَا قارِئَهُ وَنَاظِماً وَمَنْ دَعَا

ابتدأ الناظم، رحمه الله ، بالثناء على الله تعالى بالحمد ، والحمد ذكر أوصاف المحمود الكاملة، وأفعاله الحميدة مع محبته وتعظيمه. و(الله) اسم الله الأعظم ، و قوله: (العليم) بدل من اسم الله تعالى. وقوله : (الفاطر) أي: المبتدئ خلق السموات والأرض ومن فيهن.

ثم ثنى بالصلاة والسلام على النبي ﷺ، وصلاة الله : ثناؤه عليه ، وصلاة غير الله : الدعاء .

وقوله: (مع سلام باهر) أي: ظاهر بين.

وقوله: (الهاشمي) نسبة إلى هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب وهو الجد الثاني للنبيﷺ ، وانتهت إليه سيادة قريش.

وقوله: (الهادي) صفة للنبي ﷺ ، وقوله: (وآله) : أي ذريته ﷺ وأزواجه.

وقوله : (والصحب) أي صحابة النبيﷺ : وهم كل من اجتمع بالنبي ﷺ أو رآه مؤمناً به، ومات على ذلك.

وقوله: (والأولاد) جمع ولد، و هو لفظ يصدق على الذكر والأنثى، أي : وأولاده ﷺ ، وهم : القاسم، وإبراهيم ،وعبد الله ، وزينب ، ورقية، وفاطمة ، وأم كلثوم .

(هاك): اسم فعل أمر بمعنى (خذ) ، و قوله:(في قواعد الإعراب) القواعد: هي أحكامه وأصوله التي بني عليها . والإعراب: لغة: الإبانة والإفصاح، واصطلاحاً: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً. نحو :(حضر الضيف استقبلت الضيف، فرحت بالضيف). فلفظ (الضيف) تغير آخره لفظاً؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه، ونحو:(حضر الفتى)،(هنأت الفتى)،(سلمت على الفتى) مثله، إلا أن التغير مقدر.

ويطلق الإعراب على ذكر موقع الكلمة في الجملة، فيقال : مبتدأ، أو خبر، أو فاعل ... ،أو موقعها، فيقال في محل نصب حال، أو في محل جر مضاف إليه، وذلك بغرض بيان المعنى والاستعانة به على فهم المراد.

وقوله: (الكتاب) أي كتاب ابن هشام: «الإعراب عن قواعد الإعراب».

وقوله: (المبدع) صفة للكتاب ، و البديع هو الشيء يكون غاية في صفته . وقوله : (الإعراب) يعني المبين لقواعد الإعراب.

ثم توجه إلى الله تعالى أن ينفع قارئ قواعد الإعراب و نظمها ، و أن ينفع ناظمها، ومن دعا له و لابن هشام .

♡♡♡♡♡

فصل

في الجُمْلَةِ وَأَحْكامِهَا

لَفْظُ مُفِيدٌ بِالْكَلَامِ يُدْعَى وَجُمْلَةٌ وَهْيَ أَهمُ قَطْعًا
كُلُّ كَلَام جُمْلَةٌ لا يَنْعَكِس وَجُمْلَةٌ قِسْمَانِ لَيْسَ تَلْتَبِسْ
إِسْمِيَّةٌ وَهُيَ بِالِاسْمِ تُبْتَدَا فِعْلِيَّةٌ بِالْفِعْلِ فَابْدَأَ أَبَدًا

(تعريف الكلام)

الكلام هو : اللفظ المفيد ، نحو:(الله ربنا)،

والمراد باللفظ:الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، بخلاف الإشارة والكتابة، وعقد الأصابع ونحو ذلك، فلا يسمى كلاماً عند النحويين.

والمراد بالمفيد: ما يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر.

(تعريف الجملة)

ويسمى الكلام جملة، والجملة: ما تألفت من: مسند، ومسند إليه، وذلك بأن تتكون من: فعل، وفاعل، نحو قوله تعالى :﴿جاء الحق، و زهق الباطل﴾ ، أو: مبتدأ، وخبر، نحو:(العلم نور) ، أو ما كان بمنزلة أحدهما، كالفعل، ونائب الفاعل، نحو قوله تعالى : ﴿قضي الأمر﴾ ، أو الوصف الواقع مبتدأ مع مرفوعه، نحو:(أصائم محمد؟) ، أو ما أصله المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿و كان الله قويا عزيزا﴾ .

(الفرق بين الجملة والكلام)

الجملة أعم من الكلام؛ لأنها تنطبق على المفيد وغير المفيد ، نحو:(جاء محمد ، إن جاء محمد)، بخلاف الكلام فهو لا يُطلق إلا على المفيد؛ ولهذا قال : (وهي أعم قطعا، كل كلام جملة لا ينعكس).

(أقسام الجملة)

ثم ذكر أن الجملة قسمان :

جملة اسمية : و هي التي تبتدئ باسم، سواء كان صريحاً، مثل قوله تعالى :(اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) ، أو مؤولاً، والاسم المؤول : هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري مع ما بعده بمصدر، والحرف المصدري هو: (أن) و(أن) و(كي) و(ما) و (لو) ، مثل قوله تعالى : (وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) ، فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ خبره ما بعده، والتقدير :(وصومكم خير لكم) .

و جملة فعلية: وهي التي تبتدئ بفعل، سواء كان مذكوراً ، مثل :(أنزل الله الغيث)، أو محذوفاً، كما في قولك :(محمدا أكرمته)، فـ(محمدا): مفعول به منصوب لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده.،أي:(أكرمت محمدا أكرمته).

وَالْجُمَلُ اللَّاتِي لَهَا مَحَلُّ سَبْعٌ فَخُذْهَا: خَبَرٌ يَحِلُّ

حال،ومَفْعُولٌ،مُضَافٌ،واقِعُ جَوَابَ شَرْطٍ جَازِمٍ، وَتَابِعُ

لِمُفْرَدٍ، وجملةٍ ذاتِ مَحَلَّ ....

(تقسيم الجملة من حيث الإعراب)

تنقسم الجمل من حيث الإعراب إلى قسمين :

الأول: الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي سبع على المشهور .

الثاني : الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي

سبع أيضاً .

(الضابط لما له محل ، وما ليس له محل)

والضابط الأغلب في ذلك أن كل جملة وقعت موقع المفرد فلها محل من الإعراب حسب ما يستحقه ذلك للمفرد ، وكل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها من الإعراب ، وعلى هذا فالجملة إذا جاءت مؤدية معنى نحوياً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد وإلا فلا .

فمثلاً :(محمد يقرا)، جملة (يقرأ) المؤلفة من الفعل المضارع والفاعل المستتر في محل رفع خبر المبتدأ (محمد)، ويمكن أن يقع موقعها اسم مفرد ويؤدي المعنى، فيقال :(محمد قارئ).

و في قوله تعالى : ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾، جملة جواب القسم (لأكيدن) لا محل لها من الإعراب؛ إذ لا يمكن أن يقع موقعها مفرد يؤدي هذا المعنى.

وإنما قلنا :«الأغلب» ؛ لأن الجملة الواقعة بعد الفاء الرابطة أو (إذا) الفجائية إذا كانت جواباً لشرط جازم، لها محل من الإعراب، مع أنها ليست واقعة موقع مفرد يقبل أصلاً .

(الجمل التي لها محل من الإعراب)

الجملة الأولى: الجملة الواقعة خبراً، سواء أكانت اسمية أم فعلية.

وتكون في محل رفع إن كانت خبراً لمبتدأ، نحو:(الجِدُّ يدني كُلَّ أَمْرٍ شَاسِعٍ) ، فجملة (يدني): في محل رفع خبر المبتدأ . أو كانت خبراً لـ (إن) أو إحدى أخواتها ، نحو:(إنَّ السخاء يغطي كُلَّ عَيْبٍ) ، فجملة (يغطي) في محل رفع خبر (إن).

وتكون في محل نصب إذا كانت خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها، أو خبراً لأفعال المقاربة، نحو:(كان رسول الله خلقه القرآن)،(كاد زيد ينجح).

شروط الجملة الواقعة خبرا:

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً ثلاثة شروط :

الشرط الأول: أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، نحو: (الهاء) في قولك:(الملك أساسه العدل)، و (ذلك) في قوله تعالى:(وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ).

الشرط الثاني: ألا تكون ندائية، فلا يصح :(محمد يا أكرم الناس).

الشرط الثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف:(لكن)، و (بل)، و(حتى)، وهذه الثلاثة مجمع عليها.

الجملة الثانية: الجملة الواقعة حالاً، وموضعها نصب، و قد تكون: اسمية، نحو قوله تعالى:(سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ)، وقد تكون جملة فعلية، نحو قوله تعالى: (وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لم يَنَالُوا خَيْراً).

شروط الجملة الواقعة حالا:

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً ثلاثة شروط :

الشرط الأول: أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، وهو الواو، أو الضمير، أو هما معاً.

الشرط الثاني : أن تكون خبرية، فلا تصلح الإنشائية أن تقع حالاً.

الشرط الثالث : أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال ك (السين)، و(سوف)؛ولهذا لا يصح إعراب جملة(سَيَهْدِين) في قوله تعالى:(وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبُ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ) حالاً، بل هي استئناف بياني، أو اعتراضية.

الجملة الثالثة : الجملة الواقعة مفعولاً به، وموضعها نصب، وتقع في ثلاثة مواضع:

١-الجملة المحكية بالقول، وهي: الواقعة بعد القول ومشتقاته، كقوله تعالى :(قَالَ إِنِّي عَبْدُ الله)، فجملة:(إِنِّي عَبْدُ اللهِ) في محل نصب مفعول به أو مقول القول.

فإن بني الفعل لما لم يسم فاعله، فالجملة في محل رفع نائب فاعل، نحو:(قيل : محمد ناجح) .

٢ - الجملة الواقعة بعد المفعول الأول في باب (ظن وأخواتها)، أو بعد المفعول الثاني في باب (أعلم)،أو ما هو بمنزلتها من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، فالأول، نحو:(ظننت زيدا يقرأ)، فجملة (يقرأ) في محل نصب مفعول ثان لـ(ظن)، والثاني نحو:(أَعْلَمْتُ زيدا محمداً أبوه مسافر)، فجملة (أبوه مسافر) في محل نصب مفعول ثالث لـ (أعلم).

٣- الجملة المعلق عنها العامل في باب (ظَنَّ)، وذلك حين تُعلَّق أفعال القلوب عن العمل في اللفظ، فَيَحُولُ بينها وبين مفعوليها أحد المعلقات التي لها حق الصدارة، فتمنع الفعل الذي قبلها من العمل في لفظ ما بعدها، ويكون موقع الجملة في محل نصب، سدت مسد المفعولين، نحو:(علمت للإسبال محرم).

الجملة الرابعة : الجملة الواقعة مضافاً إليها، ومحلها الجر؛ لأنها في محل المضاف إليه، وهي كل جملة وقعت بعد اسم زمان غير مُنَوَّن سواء أكان مبنياً، مثل:(إذ)،(إذا)،(حيث) ، ونحوها، أم كان معرباً حذف تنوينه للإضافة، مثل:(يوم)،(حين)،(ساعة)، ونحوها.

مثال الأول: قوله تعالى :﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾.

ومثال الثاني:قوله تعالى:﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾، وقوله :﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّدِقِينَ صدقهم﴾.

فإن كان اسم الزمان منوناً فالجملة بعده صفة، كقوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ﴾.

الجملة الخامسة: الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم واقترنت بالفاء، أو بـ(إذا) الفجائية، ومحلها الجزم.

فمثال الفاء قوله تعالى:﴿ فمن عفا و أصلح فأجره على الله﴾، فالفاء رابطة لجواب الشرط بالشرط ، وجملة (أجره على الله) في محل جزم جواب الشرط.

ومثال (إذا) الفجائية قوله تعالى:(وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)، فـ(إذا) حرف دال على المفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(هُمْ) مبتدأ ،(يَقْنَطُونَ) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

و وجه اشتراط الاقتران بـ(الفاء) أو (إذا) هو أن الجملة لو خلت منهما لصار الفعل قابلاً للجزم لفظاً، نحو:(إنْ تَقُمْ أَقُمْ)، أو محلاً :(إن زرتني أكرمتك)، فيكون الجزم محكوماً به للفعل وحده لا للجملة.

والمواضع التي يجب اقترانها بالفاء سبعة، مجموعة في قولهم :

اسـمـيـة طـلـبـيـة وبجامد

وبما وقد وبلن وبالتنفيس

كما يلي ، وهي:

١ ـ الجملة الاسمية، كما تقدم، ومنه قوله تعالى:﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

٢ ـ الجملة الفعلية التي فعلها طلبي، نحو قوله تعالى: ﴿قل إن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ .

٣ ـ الجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَ منك مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِينِ خَيْرًا مِّن جنَّتِكَ﴾.

٤ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(ما)، نحو قوله تعالى:-﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾.

٥- الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(قد) ، نحو قوله تعالى :﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرق أَخٌ لَهُ مِن قَبْلُ﴾.

٦-الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(لن)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾.

٧- الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بأحد حرفي التنفيس ، وهما:(السين)، و (سوف). فمثال السين: قوله تعالى : ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾.

ومثال (سوف): قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ فَضْلِهِ إن شاء ﴾ .

الجملة السادسة من الجمل التي لها محل : الجملة التابعة لمفرد ، وهي: الجملة الواقعة صفة لمفرد، أو بدلاً منه ، أما الواقعة صفة، فمحلها من الإعراب بحسب ما هي صفة له، فتكون في محل رفع، كقوله تعالى : ﴿مِن قَبْلِ أن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ ، وفي محل نصب، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ، وفي محل جر، كقوله تعالى : ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾.

شروط وقوع الجملة صفة:

ويشترط لوقوع الجملة صفة ثلاثة شروط :

الشرط الأول: أن يكون الموصوف بها نكرة محضة، (وهي الخالية من قيد يفيد التخصيص كـ (أل) الجنسية، أو الإضافة . .) ، نحو:(أقبل طالب يبتسم)، فجملة (يبتسم) في محل رفع صفة لـ (طالب)، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا ترجعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ﴾ ، فجملة (تُرْجَعُونَ) في محل نصب صفة لـ (يَوْمًا).

فإن كانت النكرة غير محضة فسيأتي حكمها عند الكلام على الجملة بعد المعرفة والنكرة.

الشرط الثاني : أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها

بالموصوف، والأغلب أن يكون مذكوراً، كما تقدم، وقد يحذف للدلالة عليه، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسُ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾، أي: لا تجزي فيه .

الشرط الثالث: أن تكون الجملة خبرية، فلا يصح وقوع الإنشائية بنوعيها:(الطلبي، وغير الطلبي) صفة، فلا تقول :(جاء مسكين ساعده)، ولا تقول :(هذا كتاب بِعْتُكَه)، إذا كنت تريد إنشاء البيع وقت النطق، فإن أردت الإخبار عن بيع وقع ومضى صح). وذلك لأن الصفة للإيضاح أو التخصيص، وهذا لا بد أن يكون حاصلاً من قبل، ليكون معلوماً، بخلاف الجملة الإنشائية فإن مضمونها لا يقع إلا بعد النطق بها، فلا يتم بها إيضاح ولا تخصيص ولا غيرهما من أغراض الصفة .

أما الجملة الواقعة بدلاً من مفرد، فالمراد به بدل الاشتمال، وأشهر مواقعها الجملة المبدوءة بـ(كيف) بعد اسم مفرد، وقد مثل لها النحاة بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ، فجملة؛:(كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) بدل من الاسم الظاهر قبلها، أي: كيف مد ربك الظل، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾، فجملة:(كَيْفَ خُلِقَتْ) بدل من (الإبل)، أي : ينظرون إلى خلق الإبل، أو إلى كيفية خلقها.

الجملة السابعة: الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، ومحلها هو محل ما هي تابعة له، وهذا يشمل الجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب والجملة الواقعة بدلاً من جملة لها محل، فمثال المعطوفة:(محمد خرج أبوه

ودخل أخوه) ، فجملة (دخل أخوه) في محل رفع ؛ لأنها معطوفة على جملة(خرج أبوه) ، و هي جملة في محل رفع خبر المبتدأ (محمد).

ومثال الجملة الواقعة بدلاً من جملة لها محل : قول

الشاعر :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنْ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا

فجملة : (لا تقيمن) في محل نصب بدل من جملة: (ارحل) التي هي في محل نصب مفعول به؛ لأنها جملة محكية بالقول .

.... وَسَبْعَةٌ بِلَا مَحَلَّ فِي الجُمَلْ

ذاتُ ابْتِدَاءِ،وَاعْتِراضِ،وَصِلَهْ جَوَابُ شَرْطٍ لَيْسَ جَزْمٌ دَخَلَهُ

وَقَسَمٌ، وَذَاتُ تَفْسِيرٍ كَهَلْ تَابِعَةٌ لِجُمْلَةٍ بِلَا مَحَلَّ

....

ذكر في هذه الأبيات القسم الثاني، وهي الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وهي سبع:

الجملة الأولى: الابتدائية: وهي التي يبتدأ بها الكلام، أو تقع في أثنائه منقطعة عما قبلها في المعنى، فليست تكملة لها ، وإن كانت متصلة بها من حيث إنهما في حديث واحد وشيء واحد.

فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾، ومثال الثاني:(مات فلان رحمه الله)، فالجملة الأولى لا محل لها؛ لأنها ،ابتدائية . والثانية (رحمه الله) لا محل لها ؛ لأنها ابتدائية مستأنفة.

علامة الجملة الاستئنافية:

ولها علامتان:

الأولى: كل جملة بدئت بحرف عطف جاء للاستئناف، كقوله تعالى: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ ، فجملة:(وَنُقِرُّ) مستأنفة؛ لمجيء المضارع مرفوعاً على قراءة الجمهور، ولم يُنصب عطفاً على المضارع قبله، إذ ليس المعنى: خلقناكم لنقر.، ومنه - أيضاً - قوله تعالى: ﴿فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةُ ﴾ ، فجملة:(ثم اللهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةُ) مستأنفة .

الثانية: مراعاة المعنى ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جميعاً ﴾ ، فجملة:(إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) مستأنفة ، وليست محكية بالقول ، لفساد المعنى .

الجملة الثانية : الجملة المعترضة، وهي التي تقع بين شيئين متلازمين ، كالمبتدأ والخبر، والفاعل وفعله، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، ونحو ذلك، وإن جاءت قبلها الواو فهي حرف اعتراض، وليست للعطف ، والغرض منها تأكيد الكلام، أو تقويته أو تحسينه، نحو:(أنت ـ حفظك الله ـ كريم) ، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ ، فجملة:(وَلَن تَفْعَلُوا) معترضة بين الشرط وجوابه، والغرض منها تأكيد عجزهم .

و من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾ ، فجملة:(كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ) معترضة بين الفعل:(لَيَقُولَنَّ) ومعموله الذي هو جملة التمني (يا ليتني.....).

وقد يقع في أثناء الاعتراض اعتراض آخر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقَرْءَانَ كَرِيمٌ ﴾ ، فقوله تعالى:(إِنَّهُ لَقَرْءَانَ كَرِيمٌ) جواب لقوله:(فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) ، وجملة: (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) المؤلفة من (إن) ، واسمها، وخبرها، وصفة خبرها جملة معترضة بين القسم وجوابه ، والواو حرف اعتراض. وجملة:(لَوْ تَعْلَمُونَ) معترضة بين الموصوف والصفة، وهي:(لَقَسَمٌ) ، و (عَظِيمٌ).

الجملة الثالثة : الجملة الواقعة صلة للموصول، اسمياً كان أم حرفياً.

فالموصول الاسمي، نحو:(حضر الذي فاز أخوه)، فجملة:(فاز أخوه) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والموصول الحرفي مثل :(سرني أن نجح أخوك)، فـ(أن) حرف مصدر ، وجملة: (نجح أخوك) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الحرفي، والحرف المصدري وصلته في تأويل مصدر فاعل (سرني)، أي : سرَّني نجاح أخيك .

الجملة الرابعة: الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو لجازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائية.

فالأول مثل الواقعة جوابا لـ (إذا) ، و(لو) ، و(لولا) نحو قوله تعالى:﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَهُ حُطَامًا﴾ ، فجملة:(لَجَعَلْنَهُ) لا محل لها من الإعراب جواب (لو).

والثاني: نحو:(من يكثر كلامه يكثر ملامه)، و (إن أكثرت الكلام ندمت)؛ وذلك لظهور الجزم في لفظ الفعل (يكثر) الواقع جواباً للشرط، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم هو الفعل لا الجملة بأسرها.

الجملة الخامسة : الجملة الواقعة جواباً للقسم، سواء ذكر القسم صريحاً، كقوله تعالى: ﴿يس وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ، فجمـلـة:(إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم:(وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ) ، أم لم يذكر، بل حذف واسْتُدِلَّ عليه باللام الواقعة في جوابه، كقوله تعالى :﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ .

الجملة السادسة : الجملة التفسيرية، وهي الجملة الفضلة المفسرة لما قبلها . ومن أمثلتها : قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾ ، فـجـمـلـة:(خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة لقوله:(كَمَثَلِ ءَادَمَ) ، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ ﴾ ، فجملة الاستفهام (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ)لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة لـ(النَّجوى).

وخرج بقولنا (الفضلة) الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها مفسرة له، ولها محل بالاتفاق؛ لأنها خبر ، فهي عمدة لا يصح الاستغناء عنها، مثل قوله تعالى : ﴿قل هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ ، فـ : (هو) مبتدأ، والجملة بعده خبر عنه .

الجملة السابعة : الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب، نحو:(قام محمد ولم يقم زيد)، فجملة: (لم يقم زيد) لا محل لها؛ لأنها معطوفة على جملة:(قام محمد) وهي لا محل لها ؛ لأنها ابتدائية.

♡♡♡♡♡

وَإِنْ أَتَتْكَ بَعْدَ مَحْضِ النَّكِرَهْ جُمَلُ أَخْبَارٍ لها مشتهره

فَهيَ لَدَى النُّحاةِ كُلِّهِمْ صِفَهْ وَمَا يَجِيءُ بَعْدَ مَحْضِ المَعْرِفَهْ

فَتِلْكَ أَحْوَالٌ، وَمَا قَدْ تَتَّصِلْ بِغَيْرِ مَحْضٍ فِيهِمَا فَتَحْتَمِلْ

حكم الجمل بعد المعارف و بعد النكرات :

١ ـ إذا وقعت الجملة الخبرية بعد نكرة محضة، فهي في محل : رفع ، أو نصب ، أو جر ، صفة للنكرة، على حسب موصوفها.

والنكرة المحضة هي : الخالية من قيد يفيد التخصيص، كالوصف، أو الإضافة، تقول:(جاء رجلٌ يسأل)،(رأيت رجلاً يسأل)،(تصدقت على رجل يسأل)، فجملة (يسأل) صفة لـ (رجل)، في محل رفع في المثال الأول، ونصب في الثاني، وجر في الثالث. قال تعالى عن الكفار : ﴿حَتَّى تُنَزِلَ عَلَيْنَا كِتَبا نقرؤه ﴾ ، فجملة:(نَقْرَؤُه) في محل نصب صفة.

٢ ـ وإذا وقعت الجملة الخبرية بعد معرفة محضة فهي في محل نصب حال، والمعرفة المحضة: هي الخالصة من شائبة التنكير، تقول:(جاء محمد يضحك)،(رأيت محمداً يضحك)،(مررت بمحمد يضحك)، فجملة:(يضحك) في محل نصب حال من (محمد)، وهو معرفة محضة، ومنه قوله تعالى:﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلوةَ وَأَنتُمْ شكرى ﴾ ، فجملة:(وَأَنتُمْ سُكرى) في محل نصب حال من واو الجماعة في قوله :(لا تَقْرَبُوا).

٣ـ وإذا وقعت الجملة بعد نكرة غير محضة، وهي الموصوفة ـ مثلاً ـ جاز في الجملة بعدها أن تعرب صفة، وهو أولى ؛ بناءً على ظاهر النكرة، وجاز أن تعرب حالاً نظراً إلى تخصيص النكرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَك أَنزَلْنَه) ، فيجوز في جملة:(أَنزَلْنَه) أن تكون صفة لـ(ذكر)، وهو أولى، ويجوز أن تكون حالاً لتخصيص النكرة بالوصف، وهو قوله:(مبارك)، وذلك يقربها من المعرفة.

٤ - وإذا وقعت الجملة بعد معرفة غير محضة (وهي ما فيها شائبة تعريف وشائبة تنكير)، كأن تدخل عليها (أل) الجنسية، كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَهُمُ الَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ، فيجوز في جملة:(نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) أن تكون حالاً ؛ لأنه جاء معرفاً بـ (أل)، ويجوز أن تكون صفة؛ لأن مدخول (أل) الجنسية قريب من النكرة حيث لا يراد ليل بعينه .

♡♡♡♡♡

(فَصْلٌ في الجَارِّ وَالْمَجْرُورِ)

لَا بُدَّ لِلجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي

لما فرغ من الكلام على الجملة، شرع في ذكر أحكام: الجار والمجرور، والظرف، ويطلق عليهما : شبه الجملة ، لكونهما يتعلقان بالفعل أو ما أشبه الفعل، ولا يتم معناهما إلا بذلك.

فالجار والمجرور يحتاج إلى مُتَعَلَّقٍ - بفتح اللام - والتَّعَلُّقُ : هو العمل في محل الجار والمجرور نصباً أو رفعاً، وهو نوع من الارتباط الذي يوضح المعنى ويتممه .

فمثال النصب:(مررت بزيد)، فالجار والمجرور في

محل نصب بـ (مررت). ومثال الرفع:(زيد ممرور به) ، فالجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول قبله .

(المتعلق قد يكون مذكوراً، وقد يكون محذوفاً)

والمتعلق قد يكون مذكوراً، وهو الأصل، وقد يكون محذوفاً، وسيأتي. والمذكور أنواع:

الأول: الفعل، سواء أكان ماضياً، أم مضارعاً، أم أمراً، نحو:(قدمت من السفر)،(أنت تأتي بالكتاب غداً)،(بكر إلى الصلاة)، فالجار والمجرور في كل متعلقان بالفعل قبلهما.

الثاني: ما فيه معنى الفعل، كاسم الفاعل، نحو:(أقادم أنت من السفر؟)، وقد اجتمع التعلق بالفعل والتعلق بما في معناه في قوله تعالى :﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، فـ (عليهم) الأول في محل نصب متعلق بالفعل قبله،

و(عليهم) الثاني في محل رفع نائب فاعل، متعلق باسم المفعول قبله، ومن ذلك المصدر، نحو :(السكوت عن السفيه جواب)، واسم الفعل، نحو:(حيَّهل على الصلاة)، بمعنى أقبل على الصلاة.

الثالث : ما أُوّل بما فيه معنى الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ ، فالجـار والمجرور:(في السَّمَاءِ) متعلقان بـ (إله)، وهو اسم، وصح التعلق به لتأوله بمألوه؛ أي: معبود.

الرابع : ما فيه رائحة شِبْهِ الفعل، كقولك:(فلان حَاتِم في قومه)، فالجار والمجرور متعلقان بـ(حاتم)، وهو اسم جامد وليس بصفة لكن فيه رائحة الوصف، وهو الجواد؛ أي: كريم.

وهذا معنى قول الناظم: (لا بُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التعلُّقِ)،

وقوله : (مرتقي) اسم فاعل، وهذا مثال لما فيه معنى الفعل.

♡♡♡♡♡

وَاسْتَثْنِ كُلَّ زَائِدٍ لَهُ عَمَلْ   كَالْبَا وَمِنْ وَالْكَافِ أَيْضاًوَلَعَلّ
لَدَى عُقَيل ، ثُمَّ لَوْلَايَ كَذَا   لَوْلاكَ لَوْلَاهُ فَعَمْرُو قَالَ ذَا
لَوْلَا أَنَا الْفَصِيحُ عِنْدَ الأَكْثَرِ   وَأَنْتَ أَيْضاً وَهُوَ فَاعْلَمْ وَاذْكُرِ

(ما لا يحتاج إلى متعلق من حروف الجر)

لما ذكر الناظم أنه لا بد للجار والمجرور من متعلق يوضح معناه، بين هنا أنه ليس كل حروف الجر تحتاج إلى متعلق، بل يستثنى من ذلك الحرف الزائد، والشبيه بالزائد، وذلك أن حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها ثلاثة أقسام :

١ - حرف جر أصلي، وهو ما له معنى خاص، ويحتاج إلى متعلق مذكور، أو محذوف، مثل: في، على.

٢ - حرف جر زائد، وهو ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به للتوكيد، وليس له متعلق، لا مذكور ولا محذوف، مثل:(الباء)، و (مِنْ) الزائدتين .

٣- حرف جر شبيه بالزائد، وهو ما له معنى خاص، كالحرف الأصلي، وليس له متعلق كالزائد، مثل:(رُبَّ)،(لولا)،(لعل) .

فالذي لا يحتاج إلى متعلق نوعان :

الأول : حرف الجر الزائد كالباء، نحو:(كفى بالموت واعظاً) ، قال تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدا ﴾ ، فـ (كَفى): فعل ماض مبني على فتح مقدر، و(بالله) الباء : صلة، أو حرف توكيد، أو حرف جر زائد إعراباً مؤكدا معنى، و(الله) : فاعل (كفى) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد،(شهيدا) تمييز، ومثلها (مِنْ) كقولك:(ما جاء من أحد) ، قال تعالى : ﴿هَل مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾، فـ (خالق) : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد،(غير الله): خبر ومضاف إليه.

وكذا (كاف التشبيه) عند من يقول بزيادتها - وهما الأخفش وابن عصفور - نحو:(علي كالأسد) ، و وجه الزيادة أنها لو كانت أصلية لتعلقت بفعل مقدر يناسبها،و هو أُشَبهُ ، و هو متعد بنفسه لا بالحرف، وإن قدر المتعلق بالفعل (استقر) فالكاف لا تدل عليه .

و من قال : إنها غير زائدة، قال: لأنها في موضع الخبر، وكل ما كان في موضع الخبر صح تقديره

بالاستقرار، ورجح هذا ابن هشام.

وإنما استغنى الحرف الزائد عن المتعلق؛ لأن معنى التعلق - كما تقدم - هو الارتباط المعنوي، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً ولم يدخل للربط .

الثاني : حرف الجر الشبيه بالزائد، ومنه ما يلي:

١ -(لعل) ، وهي حرف جر شبيه بالزائد، وإنما لم تحتج إلى متعلق ؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد الداخل على المبتدأ، وتفيد الترجي والتوقع، والجر بها مقصور على لغة عُقيل ، والمجرور بها في محل رفع على الابتداء، ومن شواهده قول كعب بن سعد الغنوي من عقيل:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المِغْوَارِ منك قريب

فـ(لعل): حرف ترج وجر شبيه بالزائد ، و(أبي) مجرور بـ(لعل) ، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء

الخمسة، وهو في محل رفع مبتدأ، بدليل رفع الخبر وهو قوله: (قريب).

٢ -(لولا): إذا وقع بعدها ضمير متصل، نحو:(لولاي ،ولولانا ،ولولاك، ولولاه)، فهي حرف جر شبيه بالزائد، لا يتعلق بشيء ، فتقول :(لولاك ما حضرت)، فـ(لولا) حرف امتناع لوجود شبيه بالزائد، والكاف لها محلان: فهي في محل جر بـ(لولا)، ولها محل آخر وهو الرفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ أي: لولاك موجود.

وقال الكوفيون والأخفش من البصريين: ما بعد (لولا) مبتدأ، واستُعير ضمير الجر للرفع؛ لأن الاسم

الظاهر الواقع بعد (لولا) مرفوع، نحو:(لولا محمد ما حضرت)، فيكون ما حل محله من الضمائر كذلك، وهذا رأي قوي، فإن الاسم جاء مرفوعاً بعد (لولا) ولم يأت مجروراً أبداً، ووقوع الضمير المتصل بعد (لولا) عربي فصيح، ورد في كلام العرب الذين يحتج بشعرهم، ولم يرد في القرآن، وإنما ورد فيه مجيء الضمير المنفصل، قال تعالى:﴿ لَوْلَا أَنتُمْ

لَكُنَّا مُؤْمِنين ﴾ ، وعدم ورود المتصل في القرآن لا يدل على عدم جوازه، لكن الأكثر مجيء المنفصل، وهو الذي ينبغي محاكاته.

وهذا معنى قول الناظم: (واستثن كلَّ زائد) أي : استثن من اشتراط المتعلق للجار والمجرور كل حرف زائد (له عمل)، وهو الجر. (كالبا ومِنْ) الزائدتين و(الكاف) أيضاً، على أحد القولين، وأيضاً : مصدر(آض) بالمد إذا رجع، وهو من المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً.(ولعلّ لدى عُقيل) فهي حرف شبيه بالزائد عندهم، ثم (لولاي) أي : لولا الامتناعية إذا وقع بعدها ضمير المتكلم المتصل وهو الياء فإنها حرف جر، والياء في محل جر .(كذا لولاك لولاه)، أي: إذا وقع بعدها كاف الخطاب أو هاء الغائب.

(فعمرو قال ذا) ، أي فعمرو بن قنبر ـ وهو سيبويه ـ قال : إنها حرف جر ولا تتعلق بشيء، و (لولا أنا الفصيح عند الأكثر) أي: الفصيح عند الأكثر من النحاة الإتيان بالضمير المنفصل بعد (لولا) فتقول :(لولا أنا ما حضر القاضي)، ولعل الحكم بفصاحته لمجيئه في القرآن الكريم، كما تقدم.

(وأنت أيضاً، وهو) أي : ولولا أنت، ولولا هو ـ أيضاً ـ هو الفصيح بدل لولاك ولولاه.

(فاعلم واذكر) إيماء إلى ترجيح هذا القول.

وَالْحُكْمُ لِلْجَارِ وَلِلْمَجْرُورِ   كَجُمَلِ الأَخْبَارِ فِي الْمَذْكُورِ

(حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة كحكم الجملة)

ذكر في هذا البيت حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة، فحكمه هو حكم الجملة على التفصيل السابق، فيكون:

١-صفة بعد النكرة المحضة، كقولك:(رأيت طائراً على غصن) ، فالجار والمجرور (على غصن) متعلق بمحذوف صفة لـ (طائر) أي: كائناً أو مستقرا على غصن .

٢ - ويكون حالاً بعد المعرفة المحضة، كقولك:(ذهبنا إلى النزهة على غير استعداد)، فالجار والمجرور (على غير استعداد): متعلق بمحذوف حال من الفاعل؛ أي: كائنين على غير استعداد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ على قومِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ ، فالجار والمجرور (في زِينَتِهِ): متعلق بمحذوف حال من فاعل (خرج)، أي : كائناً في زينته .

٣ - ويحتمل الوصفية والحالية بعد غير المحض منهما، نحو:(هذا ثمر يانع على أغصانه)، فالجار والمجرور(على أغصانه): متعلق بمحذوف حال من (ثمر)، أو صفة له؛ لأنه نكرة موصوفة، فهو قريب من المعرفة، ونحو:(يعجبني الزهر في أكمامه)، يجوز في الجار والمجرور أن يكون صفة للزهر أو حالاً منه؛ لأنه معرف بـ(أل) ،الجنسية، ومدخولها قريب من النكرة.

وعلى هذا تكون القاعدة الجملة وشبه الجملة بعد النكرة المحضة صفة، وبعد المعرفة المحضة حال، وبعد غير المحض يجوز الوجهان، وهذا معنى قوله (والحكم للجار والمجرور) أي : إن حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة (كجمل الأخبار)، أي كالجمل الخبرية (في المذكور)، أي: في الحكم المذكور ، وهو تَعَيُّنُ الوصفية بعد النكرة المحضة،

وتَعَيُّن الحالية بعد المعرفة المحضة، وجوازهما بعد غير المحض .

وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُ صِلَهْ أَوْ حَالاً أَوْ جَا صِفَةً مُكَمِّلَهْ
أَوْ خَبَراً فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقَا بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقًا
خَلَا الصَّلاتِ فَهْيَ بِاسْتَقَرَّا قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرًّا

(حذف متعلق الجار والمجرور ومواضعه)

ذكر في هذه الأبيات حذف متعلق الجار والمجرور وصفة تقديره، فقد تقدم أن المتعلق قد يكون مذكوراً وهو الأصل، وقد يكون محذوفاً، فإذا وقع الجار والمجرور : صلة للموصول، أو حالاً، أو صفة، أو خبراً لمبتدأ، أو لناسخ، تعلق بمحذوف وجوباً ، وذلك لأن هذا المتعلق كون عام، وهو الوجود المطلق دون شيء آخر زائد عليه .

(نوع المتعلق المحذوف)

وهذا المتعلق يجوز تقديره فعلاً؛ لأن الأصل في العمل للأفعال، مثل:(استقر) ،(حصل)،(وُجِد) ، و يجوز تقديره اسماً؛ لأن الأصل في الصفة والحال والخبر الإفراد، مثل:(مستقر) ،(حاصل)،(كائن)، إلا في الصلة، فيجب تقديره فعلاً؛ لأن الصلة ـ لغير «أل الموصولة» - لا تكون إلا جملة؛ لأنها هي التي تزيل الإبهام، فيحصل المقصود من الوصل بها، وهذا لا يتحقق إلا بتعلق الجار والمجرور الواقع صلة بفعل محذوف لا بغيره.

فمثال وقوع المتعلق صلة:(صافحت الذي في الغرفة)، فالجار والمجرور (في الغرفة): متعلق بمحذوف وجوباً صلة الموصول، تقديره: استقر ـ مثلاً ـ تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالمعروف﴾ ، فالجار والمجرور:(عَلَيْهِنَّ): متعلق بمحذوف صلة الموصول، والتقدير: مثل الذي يُوجد عليهن.

ومثال وقوعه حالاً :(خرج الأمير في موكبه)، فالجار والمجرور:(في موكبه) : متعلق بمحذوف حال من (الأمير)، أي كائنا في موكبه ، قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ ، فـ : (فِي زِينَتِهِ): متعلق بمحذوف حال من فاعل (خرج) .

ومثال وقوعه صفة:(مررت برجل في المسجد) ، فـ (في المسجد) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ (رجل) ، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ ، فـ (مِنَ السَّمَاءِ): جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة .

و مثال وقوعه خبراً لمبتدأ :(المدرس في الفصل)، ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ، فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ .

و مثال وقوعه خبراً لناسخ:(إن العِزَّ في طاعة الله)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ ، فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (إن).

(إعراب الجار و المجرور الواقع خبرا أو صفة أو حالا)

وما تقدم من كون الإعراب: خبراً، أو صفة، أو حالاً، هو المشهور عند النحاة، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين.

والرأي الثاني: أن يجرى الإعراب علـى الجـار والمجرور نفسه، فيكون في محل رفع خبراً للمبتدأ، أو في محل نصب حالاً، أو في محل رفع أو نصب أو جر صفة، أو لا محل له صلة.

وعلى هذا فيكون العامل نسياً منسياً، وهذا رأي لبعض النحاة، وهو رأي وجيه؛ إذ لا حاجة معه إلى البحث عن المتعلق ونوعه وصفة تقديره ما دام أن المعنى واضح وتام بدون هذا المتعلق ، ففي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ :الحمد: مبتدأ، لله: جار ومجرور في محل رفع خبر .

وهذا معنى قول الناظم: (وإن أتى المجرور والجار صلة)، أي : وإن أتى الجار والمجرور صلة للموصول (أو حالاً) يبين الهيئة،(أو جا صفة مكملة) للموصوف بتعريفه أو تخصيصه (أو خبراً) لمبتدأ أو لناسخ (فإنه) أي: الجار والمجرور (قد عُلِّقَا) والألف للإطلاق (بكائن) أي : علق باسم يقدر بـ (كائن)، أو(استقر) أي : بفعل (مطلقا)، أي : سواء كان صفة، أو حالاً، أو خبراً، أو صلة.

ولما كان هذا الإطلاق يتناول الصلة استثناها بقوله: (خلا الصلاتِ فهي باسْتَقَرا)،أي: فهي بالفعل (استقر) (قد علقت عند النحاة طرا)، وهذا فيه إشارة إلى أنه حكم مجمع عليه، و(طرا) : بالضم حال، ومعناه: جميعاً.

وَجَازَ فِي الْمَجْرُورِ بَعْدَ الْجَرِّ   فِي خَبَرٍ وَمَا تَلَا فِي الذِّكْرِ
وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ بَدَا   أَنْ يَرْفَعَ الفَاعِلَ هَذَا أَبَدًا
وَاخْتَارَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ قَدْ مَضَى   نُحَاةُ كُوفَةٍ وَالْأَخْفَشُ الرَّضَى
وَقِيْلَ فِيهِ   خَبَرٌ وَمُبْتَدَا   ....

(حكم المرفوع بعد الجار و المجرور)

إذا وقع الجار والمجرور: صفة، أو حالاً، أو خبراً، أو صلة، أو معتمداً على نفي أو استفهام، وجاء بعده اسم مرفوع، فلك في إعرابه وجهان:

الأول: أن يكون فاعلاً بالجار والمجرور، وذلك لنيابته عن:(استقر)، أو (مستقر)، وقُرْبِهِ من الفعل لاعتماده على الموصوف أو الصلة . . . إلخ، قال ابن هشام: «وهذا هو الراجح عند الحُذَّاقِ ، واختاره ابن مالك؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

الثاني: أن يكون الاسم المرفوع مبتدأ مؤخراً، والجار والمجرور خبراً مقدماً.

والأمثلة على نسق ما تقدم كالتالي :

(مررت برجل في الدار أبوه) ، فـ(أبوه) فاعل للجار والمجرور قبله الواقع صفة لـ(رجل)، أو مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور خبر مقدم، والجملة هي الصفة .

(مررت بزيد عليه جبة).

(خالد في الدار أخوه).

(جاء الذي في الفصل أخوه).

(ما في الدار أحد).

(أفي الدار زيد؟).

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظلمت ﴾ ، فـ (ظلمت): فاعل للجار والمجرور؛ لأنه قد قوي بكونه صفة لـ (صيب)، ويجوز أن يكون (فيه): خبراً مقدماً، و(ظلمت): مبتدأ مؤخراً، والجملة في محل جر صفة ثانية لـ(صيب).

ومثله قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، ف (شَكٌ): فاعل للجار والمجرور؛ لأنه اعتمد على الهمزة، ويجوز أن يكون (في الله): خبراً مقدماً و(شَك): مبتدأ مؤخراً .

والقول بأن الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور يعرب فاعلاً في المواضع الستة المذكورة، هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون والأخفش من البصريين يجوز رفعه على الفاعلية في غير هذه المواضع، فالاعتماد على ما ذكر ليس بشرط عندهم، نحو:(في الدار زيد)، فيجوز عندهم رفع (زيد) على أنه فاعل للجار والمجرور قبله، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبر مقدم .

أما البصريون فيعربونه مبتدأ لا غير؛ لأن شرط الاعتماد المجوز لإعرابه فاعلاً لم يتحقق.

وهذا معنى قول الناظم (وجاز في المجرور بعد الجر) أي: بعد حرف الجر، فهو على حذف مضاف يستدعيه السياق في (خبر) أي: في الجار والمجرور الواقع خبراً. (وما تلا في الذكر) وهو الجار والمجرور الواقع: صفة، أو صلة، أو حالاً، فهذه أربعة (وبعد ما استفهام أو نفي بدا) هذا الخامس والسادس؛ أي: بعد استفهام أو نفي ظهر، و(ما) زائدة بدليل جَرّ ما بعدها، ولأن (ما) لا تكون استفهامية في هذا الموضع .

وقوله :(أن يرفع الفاعل) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (جاز)، أي : جاز في الجار والمجرور الواقع خبراً وما ذكر معه رفعه الفاعل، (هذا أبدا) أي: هذا الحكم ثابت أبداً. (واختاره) أي: رفع الجار والمجرور للاسم الذي بعده

على الفاعلية (بغير شرط قد مضى)، أي : في غير المواضع الستة المذكورة (نحاة كوفة)،أي نحاة الكوفة،(والأخفش الرّضى)، و الرضي: صفة للأخفش.

(وقيل فيه خبر ومبتدا) هذا الوجه الثاني في إعراب المرفوع بعد الجار والمجرور، فهو مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور خبر مقدم.

(جميع ما ذكر للجار والمجرور ثابت للظرف)

.... وَلِلظُّرُوفِ حُكْمُ جَرٍّ وَرَدَا

ذكر الناظم في شطر هذا البيت أن جميع ما ثبت من أحكام للجار والمجرور من الأحكام المتقدمة فهو ثابت للظرف، سواء : أكان ظرف زمان، أم ظرف مكان .

فالظرف ـ كالجار والمجرور ـ يحتاج إلى متعلق بفتح اللام - والمتعلق هو ناصب الظرف - أي: العامل فيه ـ وهو قد يكون فعلاً، وقد يكون وصفاً، وقد يكون

مصدراً .

فالفعل، نحو:(طُفْتُ صباح الخميس، و صليت خلف المقام)، فـ(صباح الخميس): ظرف زمان متعلق بالفعل (طفت) وهو ناصبه على الظرفية؛ لأن ناصب الظرف هو اللفظ الدال على المعنى الواقع في الظرف، و(خلف المقام): ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل (صليت).

قال تعالى: ﴿وَجَاوَا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُون﴾ ،ف(عشاء): ظرف زمان متعلق بـ (جَاءُوا). وقال تعالى :﴿ أَطْرَحُوهُ أَرْضَا ﴾ ، فـ (أرضا): ظرف مكان متعلق بـ (أَطْرَحُوهُ) .

والوصف - كاسم الفاعل . نحو :(علي مُبَكِّر يوم الجمعة ، وجالس أمام الخطيب)، فالظرفان (يوم وأمام): متعلقان باسم الفاعل(مبكر)، و(جالس) لما فيهما من معنى الفعل .

والمصدر نحو:(المشي يمين الطريق أسلم) ، فــ (يمين): ظرف مكان منصوب متعلق بالمصدر قبله .

وإذا وقع الظرف بعد نكرة محضة أعرب صفة، نحو:(رأيت طائراً فوق غصن) ، فـ(فوق غصن): ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لـ(طائر).

وإذا وقع بعد معرفة محضة أعرب حالاً، نحو:(رأيت الهلال بين السحاب)، فـ (بين): ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من (السحاب).

وإذا وقع بعد غير المحض منهما جاز إعرابه: صفة، أو حالاً، نحو:(يعجبني الثمر فوق الأغصان)، و(رأيت ثمرة يانعة فوق غصن)، فـ(فوق) في المثالين يجوز إعرابها ظرف مكان متعلقاً بمحذوف حال أو صفة، أما في المثال الأول فلأن الظرف وقع بعد المعرف بـ(أل) الجنسية، وهو قريب من النكرة، فإن نظرت إلى معناه جعلت الظرف صفة، وإن نظرت إلى لفظه جعلته حالاً منه. وأما في المثال الثاني، فلأن الظرف وقع بعد نكرة موصوفة، والنكرة الموصوفة قريبة من المعرفة، فإن اكتفيت بالصفة جعلت الظرف حالاً من النكرة الموصوفة، وإن لم تكتف بالصفة جعلت الظرف صفة ثانية .

ومتى وقع الظرف صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً تعلق بمحذوف وجوباً تقديره:(كائن) أو (استقر)، ونحوهما، إلا في الصلة فيجب تقديره فعلاً، كما تقدم في الجار والمجرور .

فمثال وقوعه صفة أو حالاً قد مرّ، ومثال وقوعه خبراً قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ منكم﴾، فـ (أَسْفَلَ): ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

ومثال وقوعه صلة قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ ، فـ (عنده): ظرف مكان متعلق بمحذوف لا محل له من الإعراب صلة الموصول.

وعلى الرأي الثاني - المتقدم - يجوز أن نعرب الظرف خبراً ـ في المثال الأول ـ دون النظر إلى المتعلق، وكذا في الثاني.

فَصْلٌ

في تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا

قَطُّ وَعَوْضُ أَبَداً ظُرُوفُ   لَكِنَّمَا اسْتِغْرَاقُهَا مَعْرُوفُ

قَطُّ لِمَا مَضَى وَعَوْضُ أَبَدَا   حَتْماً لِلِاسْتِقْبَالِ حَيْثُ وَرَدَا

أَجَلْ بِهَا يُرَادُ تَصْدِيقُ الخَبَرْ   بَلَى لِلإيجَابِ لِنَفْيٍ قَدْ ظَهَرْ

هذا الفصل عقد في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب بسبب كثرة مجيئها في الكلام، والذي يكثر مجيئه في الكلام ينبغي حفظه والاعتناء به، وعدد هذه الكلمات اثنتان وعشرون كلمة :

١ - (قَط) : وهي بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة، وهي أفصح لغاتها، وهي ظرف مبني على الضم لاستغراق ما مضى من الزمان؛ أي عموم النفي لما مضى من الزمان، فإذا قلت:(ما فعلت هذا قط)، فالمعنى ما فعلته منذ أول عمري إلى الآن.

وهي تستعمل بعد النفي غالباً، وقد تأتي بدون النفي، ومن هذا قول حارثة بن وهب الخزاعي :(صلى بنا نبي الله ﷺ ونحن أكثر ما كنا قَطُّ) ، ولعل الذي سوّغ ذلك مراعاة لفظ (ما) وإن كانت غير نافية، لكن قد تُراعى الألفاظ دون المعاني.

وأما (قط) الساكنة فهي اسم بمعنى حسب، ومعناها : الدلالة على الاكتفاء، وهي مبنية على السكون في غالب أحوالها، وما بعدها مجرور بسبب الإضافة، نحو:(قَطِي درهم)،(قَط زيدٍ درهم)، كما تقول: حسبي درهم، وحسب زيد درهم.

وقد تكون اسم فعل بمعنى:(يكفي)، أو (كفى)، أو (اكتف)- على الخلاف في نوع اسم الفعل- وتتصل بها نون الوقاية، تقول:(قطني درهم)، بمعنى: يكفيني درهم، وتقترن بها الفاء كثيراً، فيقال :(فقط)، نحو:(أعطيته ألف ريال فقط)، و(ما رأيته إلا مرة واحدة فقط). وعلل النحاة دخول الفاء عليها بتزيين اللفظ.

٢ - (عَوْضُ) : وهي ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان؛ أي عموم النفي لما يستقبل، وهي مبنية على الضم كـ (قبل)، أو الفتح كـ(أين)، أو الكسر كـ (أمس)، نحو:(لا أفعل هذا الشيء عوض)، أي: أزمنة المستقبل، وسُمي الزمان عوضاً ؛ لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر.

وتأتي مضافة منصوبة على الظرفية، نحو:(لا أفعله عوض العائضين)، أي: دهر الداهرين.

٣- (أبداً) : وهي ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان ، مثل (عوض) ، إلا أنها لا تختص بالنفي ولا تبنى، تقول :(لا أفعل هذا الشيء أبداً) ، وهي منصوبة على الظرفية .

وقد تأتي (أبداً) ويراد بها الزمان الماضي، كقول عائشة في مداومة النبي ﷺ على ركعتي الفجر : ...(ولم يكن يدعهما أبداً) ، والقياس ولم يكن يدعهما قط. لكنها ذكرت (أبداً) على سبيل المبالغة؛ إجراء للماضي مجرى المستقبل، كأن ذلك دأبه لا يتركه.

٤ -(أَجَلْ): بسكون اللام ، وهي حرف جواب لتصديق الخبر إذا وقعت بعد الخبر، نحو:(حضر الضيف)، أو (ما حضر الضيف)، فتقول: أجل؛ أي:

صدقت.

وذكر ابن هشام أنها مثل (نعم)، فتكون لتصديق الخبر - كما مرَّ ، وتكون للإعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، نحو:(أَحَضَرَ الضيف؟)، فتقول: أجل، وتكون للوعد إذا وقعت بعد الطلب نحو:(حافظ على الصلاة) ، فتقول: أجل.

٥ - (بلى): وهي حرف لإيجاب النفي؛ أي لإثباته، وتختص بالنفي وتفيد إبطاله، سواء أكان مجرداً عن الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ما كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى ﴾ ، أي: بلي عملتم السوء، أم مقروناً بالاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ ، أي: أنت ربنا .

ظَرْفٌ لِلاسْتِقْبَالِ خَافِضٌ إذَا لِشَرْطِهِ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا وَإِذْ فَظرْفُ لِلْمُضِي وَاطِنَهُ وَحَرْفٌ تَعْلِيلِ وَلِلْمُفَاجَأَة

٦ - (إذا) ، وتأتي على وجهين :

الأول : أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه .

وهو من الظروف الملازمة للإضافة، ولا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، نحو :(إذا دعوتني أجيبك)، ومعنى خافض لشرطه أي إنه أضيف إليه، صارت جملة الشرط مضافاً إليه في محل جر، كما تقدم في الجمل التي لها محل، ومعنى منصوب بجوابه : أي إنه ظرف منصوب على الظرفية، والناصب له هو جوابه؛ لأن العامل في الظرف هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه.

(إذا وقع بعد (إذا) اسم)

فإن وقع بعدها اسم فهو عند البصريين على إضمار فعل، كقوله تعالى:﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ) ، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فـ(السماء): فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والأظهر أن (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية كثيراً، وإلى الجملة الاسمية قليلاً، استناداً إلى ما ورد من الآيات في كتاب الله، ويكون الاسم بعد (إذا) مبتدأ، وما بعدها خبر .

والغالب في (إذا) أن تكون شرطية، تحتاج إلى جواب، كما تقدم، وقد تكون للظرفية المحضة، ولا تحتاج إلى شرط ولا جواب، وهي كثيرة في القرآن، كقوله تعالى :﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾، وقد جاءت بعد القسم في عدة آيات، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ ، فـ (إذا) ظرف في محل نصب مجرد من الشرط، متعلق بالفعل المقدر (أقسم)، أو بمصدر مضاف محذوف، تقديره : وعظمة الليل إذا يغشى . واختاره الرضي.

الوجه الثاني لـ (إذا) أن تكون حرف مفاجأة - بمعنى أن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة وفجأة - وتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ ، فـ (إذا) حرف دال على المفاجأة، والفاء الداخلة عليها، قيل: زائدة، وقيل: للربط، كما في جواب الشرط، وجملة:(هِيَ بَيْضَاءُ) مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

٧ - (إذ) ، وتأتي على ثلاثة أوجه :

الأول: أن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان، وتدخل على الجملة الاسمية، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُم قليل﴾، وعلى الجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ ، فـ (إذ) في الآيتين في محل نصب مفعول به للفعل قبلها ، وقد تستعمل للمستقبل، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾ ، فإنَّ (يَعْلَمُونَ) مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، فـ (إذ): ظرف للمستقبل في محل نصب بالفعل قبله، ويجوز إعرابه مفعولاً به.

الثاني: أن تكون حرف مفاجأة، وهي الواقعة بعد

(بينا)، أو (بينما)، كقول الشاعر:

اسْتَرْزِقِ اللهَ خَيْراً وَارْضَيْنُ بِهِ   فَبينما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

الثالث: أن تكون حرف تعليل، كقوله تعالى: ﴿ولن ينفَعَكُمُ الْيَوْمَ إذ ظَلَمْتُمْ﴾، أي: لأجل ظلمكم في الدنيا .

حَرْفُ وُجُودِ لِوُجُودٍ   لَمَّا   كَذَا لِلِاسْتِثْنَا، تُفيدُ جَزْمًا
حَرْفٌ لِتَصْدِيقِ وَإِعْلَامِ نَعَمْ   وَحَرْفُ وَعْدٍ إِيْ كَذَا مَعَ الْقَسَمُ

٨- (لما): وتأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: أنها حرف وجود لوجود، نحو:(لما جاء زيد أكرمته)، فوجد الإكرام لوجود المجيء، وتسمى (لما) الوجودية، وتختص بالماضي لفظاً ومعنى، كما مُثْلَ، وبالمضارع المنفي بـ(لم)، نحو :(لمَّا لم يأتِ محمد أكرمتك)

الثاني: أنها حرف جزم ونفي وقلب، متصل نفيه بالحال - وهو زمن التكلم - متوقع ثبوته، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإيمنُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ، والمعنى: أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم إلى الآن، وأنه متوقع دخوله.

وهذا بخلاف (لم) فإن منفيها قد ينقطع قبل زمن التكلم، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ منَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَذْكُورًا﴾، أي: ثم كان .

الثالث: أن تكون حرف استثناء بمنزلة (إلا) في لغة هذيل، كقولهم :(أنشدك الله لما فعلت كذا)، أي: ما أسألك إلا فِعْلَ كذا ، ومنه قوله تعالى : ﴿إن كل نفس لما عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ، فيمن قرأ بتشديد (لَمَّا) ؛ لأن المعنى : ما كل نفس إلا عليها حافظ ؛ لأن (إنْ) نافية .

٩ - (نعم): وهي قائمة مقام الجملة المفيدة، وتأتي على ثلاثة أوجه:

الأول : حرف تصديق إذا وقعت بعد الخبر، نحو:(حضر الضيف، أو ما حضر الضيف)، فتقول: نعم.

الثاني: حرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، نحو:(أحضر الضيف؟ فتقول: نعم)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نعم)

الثالث: حرف وعد إذا وقعت بعد الطلب، نحو:(حافظ على الصلاة، فتقول: نعم) .

١٠-(إي) - بكسر الهمزة وسكون الياء ، وهي تأتي للأوجه الثلاثة المذكورة في (نعم)، إلا أنها تختص بالقسم الواقع بعدها، كقوله تعالى: ﴿قُل إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ ، وهي تفيد الإثبات والتوكيد.

حَتَّى لِجَرٍّ وَلِعَطْفٍ وَابْتِدَا   كَلَّا لِرَدْعٍ وَلِتَصْدِيقٍ بَدَا

فِي نَحْوِ كَلَّا لَا تُطِعْهُ يَحْتَمِلْ   مَعْنَى أَلَا أَوْ حَقًّا أَنْهُمْ مَا نُقِلْ

١١-(حتى): وتأتي على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون حرف جر، فتجرُّ الاسم الصريح، والاسم المؤوّل من (أن) المصدرية المضمرة والفعل المضارع، ومعناها : الدلالة على انتهاء الغاية، ولهذا تسمى حتى (الغَائِيَّة). ومثال جرها الاسم الصريح، قوله تعالى : ﴿سَلَم هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾.

ومثال جرها الاسم المؤول قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ ، فـ(حتى): حرف جر،(يرجع): فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (حتى)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى)، والتقدير : حتى رجوع موسى؛ أي: إلى رجوعه ، وتكون في هذه الحال بمعنى (إلى) فتدل على الغاية ، وقد تكون بمعنى (كي) إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو :(هَذِّبْ أولادك حتى تستفيد منهم) ، ومنه قوله تعالي:﴿ولَا يَزَالُونَ يُقَتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعوا ﴾ .

الوجه الثاني: أن تكون حرف عطف ، فتفيد مطلق الجمع في الحكم ، مع الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية، فيكون غاية ونهاية لما قبلها، نحو:(وصل الحجاج مزدلفة حتى المشاة) .

وشرط العطف بها أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه، سواء كان جزءاً، نحو:(أكلت السمكة حتى رأسها) - بالنصب ـ ، أو فرداً من جمع كالمثال الأول، أو نوعاً من جنس، نحو:(أُحِبُّ الفاكهة حتى التفاح). والعطف بها قليل، ولم ترد في القرآن عاطفة.

الوجه الثالث : أن تكون حرف ابتداء، فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، وتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، فمثال الجملة الاسمية قوله :(ما يصيب المسلم من نَصَبٍ ولا وَصَبٍ ولا هَم ولا حَزَنٍ ولا أذى ولا غَمّ حتى الشوكةُ يُشَاكُهَا إلا كَفَّرَ الله بها خطاياه) ، فـ (حتى): ابتدائية و(الشوكة): مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر، على أحد الأوجه في إعرابها .

ومثال الجملة الفعلية التي فعلها ماض : قوله تعالى : ﴿حَتَّى عَفَوا﴾ ، ومثال الجملة الفعلية التي فعلها مضارع قوله تعالى : ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهُ ﴾ ، فقد قرأ نافع المدني ـ من السبعة - برفع (يقول) لبيان الحال التي كان عليها الرسول ومن معه من المؤمنين.

و(حتى) لا تعمل في المضارع الدال على الحال، وإنما تعمل في الدال على المستقبل، والتقدير : وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول ومن معه : متى نصر الله؟ ، فيكون قولهم مقدراً وقوعه في الحال، وهو زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة .

وقرأ الباقون من السبعة بنصب ﴿يَقُولَ) ، وعليه الاختيار؛ لأن عليه جماعة القراء، وتكون (حتى) غاية للزلزلة؛ لأنهم زلزلوا ثم جاء القول، فيكون مستقبلاً بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن نزول الآية، فهو ماضٍ .

وقد جاءت (إذا) الشرطية بعد (حتى) في القرآن الكريم في اثنتين وأربعين آية و أعربها الجمهور ابتدائية، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَحَسْرَتَنَا ﴾ .

١٢ -(كَلَّا) - بفتح الكاف وتشديد اللام ـ وتأتي على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون حرف ردع وزجر، إذا تقدم عليها ما يقتضي ذلك، وإذا كانت بهذا المعنى فإنه يوقف عليها، على معنى النفي والإنكار لما تقدم قبلها من الكلام، علي الوجه المختار كقوله تعالى:﴿ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كلا ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهَنَنِ كلا ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أخلده كلا ﴾.

الوجه الثاني: أن تكون حرف جواب وتصديق، وتكون بمنزلة (إي) - بكسر الهمزة وسكون الياء ، وعلى هذا فلا يوقف عليها ؛ لأنها صلة للقسم الذي بعدها، وهذا قول الفراء والنَّضر بن شميل، كقوله تعالى : ﴿كلا والْقَمَرِ﴾، والمعنى: إي والقمر.

الوجه الثالث: أن تكون بمعنى (حقاً)، أو بمعنى (ألا) الاستفتاحية، كقوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ ، فقال الكسائي ومتابعوه : إنها بمعنى حقاً، وقال أبو حاتم السجستاني ومتابعوه: إنها بمعنى (ألا)، وعلى كلا المعنيين فإنه لا يوقف عليها، وإنما يبتدأ بها وتوصل بما بعدها على معنى: حقاً لا تطعه، أو ألا لا تطعه. ومثل هذا قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى ﴾، وقوله تعالى : ﴿يوم يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ كلا إِنَّ كِتَبَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِينٍ﴾.

تَجِيءُ لا نَافِيَةً وَنَاهِيَة زَائِدَةً فَكُنْ لِذَاكَ وَاعِيَهْ

١٣-(لا) : وتأتي على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أن تكون نافية، وهي: إما عاملة، أو غير عاملة، فالعاملة نوعان:

١ ـ عاملة عمل (إنَّ) وهي النافية للجنس، وتسمى (لا) التبرئة؛ لتبرئة أفراد الجنس عن حكم الخبر، وهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فإن كان اسمها مفرداً بني على ما ينصب به نحو:(لا سرور دائم) ، قال تعالى :﴿ اللّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ، وإن

كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نُصِبَ لفظاً، نحو: لا (عمل خير ضائع)،؟ لا مقصراً في عمله مثاب).

٢ ـ عاملة عمل (ليس) وهي النافية للواحد، وهذه ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو:(لا عمل أنفع من طاعة الله)، قال تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فيه ﴾، على قراءة من رفع (بيع)، مع التنوين على أنه اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، أو على أنه مبتدأ، وأكثر القراء على الرفع، وقُرئ بالبناء على الفتح قراءة سبعية.

و (لا) العاملة عمل (إنَّ) أكثر من العاملة عمل (ليس) .

أما غير العاملة فهي العاطفة، نحو:(جاء خالد لا علي)، (أكرم خالداً لا علياً)، والجوابية المقابلة لـ(نعم) وهذه تحذف الجملة بعدها كثيراً، نحو:(أحضر المدرس؟ فتقول : لا) ، والأصل: لا، لم يحضر. والثالثة: الداخلة على المضارع نحو:(الطالب المجد لا يتأخر)، وقد تدخل على الماضي قليلاً، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ .

الوجه الثاني: أن تكون (لا) ناهية، والأحسن أن يقال: الطلبية، ليشمل الناهية والدعائية، وهذه مختصة بالمضارع، وتقتضي جزمه، فمثال الناهية: قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿فلا يُسْرِف فِي الْقَتْلِ﴾ ، ومثال الدعائية: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ .

الوجه الثالث : أن تكون (زائدة)، وتفيد تقوية الكلام وتوكيده، كقوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ ، فـ(لا) المدغمة في (أن) زائدة إعراباً، مؤكدة معنى، يوضح ذلك عدم مجيئها في قوله تعالى : ﴿ما مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ .

لَوْلَا امْتِنَاعٌ لِوُجُودٍ ثَبَتَا   وَحَرْفُ تَحْضِيضٍ وَتَوْبِيخَ أَتَى

كَذَا لِلِاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ تَرِدُ   وَإِنْ لِنَفْيٍ   وَلِشَرْطٍ قَدْ عُهِدْ

كَذَا لِتَخْفِيفِ مِنَ الثَّقِيلِ   زَائِدَةً أَيْضًا   فَحَقِّقْ قِيْلِي

---

١٤ -﴿لولا﴾: وتأتي على خمسة أوجه :

الأول: أن تكون حرف امتناع لوجود؛ أي: امتناع الجواب لوجود الشرط، وتختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالباً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾، ومن غير الغالب:(لولا علي محسن إليَّ ما أتيت)، فَذُكِرَ الخبر لأنه كون خاص، ولو حذف لم يدل عليه دليل، فإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه، نحو:(لولا أصحاب زيد حَمَوْهُ ما نجا)، فالخبر (حموه) يجوز ذكره ويجوز حذفه؛ لأن قوله: (ما نجا) قرينة تدل على المراد.

الوجه الثاني: أن تكون حرف تحضيض أو عرض، والتحضيض : طلب الفعل بحثّ وشدة، والعرض: طلب الفعل برفق ولين.

وتختص بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع، أو ما هو في تأويله، فمثال التحضيض قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴾، أي: استغفروه، وقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾، أي: اشكروا ومثال العرض قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَرْلَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ ، فإنه ماض في معنى المضارع؛ إذ لا معنى للتأخير في الزمن الماضي.

الوجه الثالث : أن تكون للتوبيخ واللوم على ترك شيء لا ينبغي تركه، وتختص بالجملة الفعلية التي فعلها ماض، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن تتكلم بهذا سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنُ عَظِيمٌ)،و قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ .

الوجه الرابع : أن تكون حرف استفهام، كقوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَخَرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قريب ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ ملك ﴾ ، والمعنى: هَلا أخرتني، وهَلَّا أُنزل ، واستظهر ابن هشام أنها في الآية الأولى للعرض، وفي الثانية للتحضيض، وقال عن الاستفهام: «أكثرهم لا يذكره».

الوجه الخامس : أن تكون نافية، بمعنى (لم) ، و منه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنْهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾، أي: لم تكن قرية آمنت. والظاهر أنها للتوبيخ؛ أي: فهلا كانت قرية واحدة من هذه القرى المُهْلَكَةِ تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك.

١٥ - (إن) - المكسورة الهمزة ، المخففة النون، وتأتي على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون نافية،وتدخل على الجملة الاسمية، كقوله تعالى :﴿إِن عِندَكُم مِّن سُلْطَن بهذا﴾، أي ما عندكم من سلطان، وعلى الجملة الفعلية التي فعلها ماض، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ ، والتي فعلها مضارع، كقوله تعالى: ﴿ إن يعدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ ، وجمهور العرب يهملونها، إلا طائفة منهم، يعملونها عمل (ليس)، فيرفعون بها المبتدأ وينصبون الخبر، كقول بعضهم:(إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية) ، وقول الشاعر :

إِنِ الْمَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا

ولم ترد (إن) عاملة عمل (ليس) في كتاب الله تعالى في قراءة سبعية.

الوجه الثاني: أن تكون حرف شرط تجزم فعلين، وتفيد تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط، نحو:(إن تصحب الأشرار تندم)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾.

الوجه الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتكون نونها ساكنة، وأصلها (إنَّ) المشددة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فإنْ وَلِيَهَا ،اسم، فالكثير إهمالها، ويجوز إعمالها، وإذا أهملت لزمت اللام (الفارقة) في خبر المبتدأ بعدها؛ لتفرق بينها وبين (إن) النافية، نحو:(إن زيد لمسافر) ،(إن زيدا مسافر) ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَحِرَانِ ﴾ ، فقد قرأ حفص وابن كثير بتخفيف (إن) ورفع ما بعدها على أنها مخففة لا عمل لها، فـ (هَذَانِ): مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، و(لَسَحِرَانِ) خبر المبتدأ، واللام فارقة، وفي الآية أوجه أخرى.

ويُستغنى عن اللام في حال الإهمال، إن وجد قرينة

معنوية أو لفظية تبين المراد فمثال المعنوية:(إن الاستقامة سعادة الدارين)، فهي مخففة ؛ لأن المعنى لا يستقيم على اعتبارها نافية. ومثال اللفظية:(إن الفعلُ الجميل لا يضيع) ، فإن وجود (لا) يبعد أن تكون (إن) نافية؛ لأن نفي النفي الذي يَؤُولُ إلى الإثبات - قليل في الكلام، إذ يمكن أن يأتي الكلام مثبتاً أول الأمر من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدي للإثبات بعد تطويل .

وإن وليها فعل وجب إهمالها ؛ لزوال اختصاصها بالاسم، وعلى هذا فليس لها اسم ولا خبر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ ، فـ(إن) مخففة من الثقيلة مهملة بدليل اللام بعدها، والجملة (كان) واسمها المقدر وخبرها لا محل لها اعتراضية، أو في محل نصب حال، والمعنى: وقد كانت التولية إلى الكعبة لكبيرة إلا على الذين هدى الله .

الوجه الرابع : أن تكون زائدة لتقوية الكلام وتوكيده، وتقع بعد (ما) النافية الحجازية، فتكفها عن العمل في المبتدأ والخبر نحو:(ما إن زيد قائم)، فإن وقعت قبل (ما) فهي شرطية، وتكون (ما) هي الزائدة، كقوله تعالى : ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾.

وَأَنْ بِفَتْحٍ حَرْفُ نَصْبٍ مَصْدَرِ   وَحَرْفُ تَفْسِيرٍ فَأَوْحَيْنَا اذْكُرِ
مُخَفَّفٌ مِنَ الثَّقِيلِ   زَائِدُ   وَمَنْ لِلِاسْتِفْهَام   لَفْظُ وَارِدُ
نَكِرَةٌ   ممَوْصُوفَةٌ   شَرْطِيَّة   مَوْصُولَةٌ   أَقْسَامُهَا مَرْعِيَّهْ

١٦-(أن) - بفتح الهمزة - وسكون النون - وتأتي على أربعة أوجه :

الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً ينصب المضارع، و تؤول هي والفعل بمصدر، وهي من أقوى النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة ،ومقدرة، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾، فالفعل (يذهب) منصوب بـ (أن) المضمرة جوازاً بعد لام التعليل .

وتدخل على الفعل الماضي،نحو:(سرني أن حضرت) ، بدليل أنها تؤول بمصدر ؛ أي : سَرَّني حضورك، وتدخل - أيضاً - على فعل الأمر ،كقوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَبِغَتٍ ﴾ .

الوجه الثاني: أن تكون حرف تفسير، وهي الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، وتكون بمعنى (أي) التفسيرية، بشرط أن يتأخر عنها جملة اسمية أو فعلية، ولا تقترن بخافض كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَن أَصنَعَ الْفُلْكَ ﴾ ، والأمر بصنع الفلك تفسير للوحي، ومثله قوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُأُورِثْتُمُوهَا ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أمك مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ ﴾.

وليس من المُفَسِّرَةِ قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَلَهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾؛ لعدم تقدم جملة، وإنما هي المخففة من الثقيلة، كما سيأتي، وليس منها - أيضاً - نحو:(كتبت إليه بأن افعل) ، لدخول الخافض عليها، وإنما هي مصدرية.

الوجه الثالث: أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة، وأصلها (أنَّ) المشددة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وهي التي تقع غالباً بعد عِلم، أو ظَنَّ نُزِّلَ منزلة العلم، فإذا كانت مخففة ترتب على ذلك أربعة أحكام :

الأول : بقاء عملها .

الثاني : يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً .

الثالث : يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية.

الرابع وجود فاصل - في الأغلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء .

مثالها قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، فـ(أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنه ؛ أي الحال والشأن، وجملة(الحمد لله): خبرها .

فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء، فإنه يؤتى - في الغالب - بفاصل بينها وبين خبرها ؛ للتفرقة بينها وبين (أن) المصدرية، وهذا الفاصل أربعة:

١ - (قد) ، كقوله تعالى : ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ ٢ - أحد حرفي التنفيس، أي: الاستقبال، وهما: السين، وسوف، كقوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مرضى﴾، ونحو :(اعلم أن سوف يأتي كل ما قُدِّرَ).

٣ - أحد حروف النفي الثلاثة (لا ، لن، لم)، كقوله تعالى :﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ .

٤ - (لو) ، كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم﴾ .

الوجه الرابع : أن تكون زائدة، وهي الواقعة بعد (لما) في الأكثر، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سيئ بهم﴾ فـ (أن) حرف زائد إعراباً مؤكد معنى، أو قبل (لو)، أو بعد فعل القسم، كقول الشاعر:

فأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

١٧ - (مَنْ) - بفتح الميم - وتأتي على أربعة أوجه:

الأول : أن تكون استفهامية فتحتاج إلى جواب، كقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثَنَا﴾ ، فـ(من) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ،وجملة(بَعَثَنَا) في محل رفع خبر.

الثاني: أن تكون نكرة موصوفة، فتحتاج إلى صفة بعدها، والغالب وقوع لفظة (إنسان) موقعها، نحو:(مررت بِمَنْ مُعْجِب لك)؛ أي: بإنسان معجب،و هي قليلة الاستعمال.

الثالث: أن تكون اسم شرط جازم، فتجزم فعلين : الأول: فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهي للعاقل، وتكون في محل رفع مبتدأ، إن كان فعل الشرط لازماً، نحو:(من يكثر كلامه يكثر ملامه)، أو ناسخاً، نحو:(من يكن عجولاً يكثر خطؤه). أو متعدياً واقعاً على أجنبي منها ، نحو:(من يحترم الناس يحترموه)، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ ، فـ (من): اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و(يعمل): مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر، والجملة خبر المبتدأ، و(سوءا): مفعول به، و (يجز): جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وتكون في محل نصب مفعولاً به، إذا كان فعل الشرط متعدياً واقعاً على معناها، نحو:(من تساعد أساعد) ، فـ(من) مفعول مقدم.

وإن سبقت بحرف جر أو بمضاف، فهي في محل جر، نحو:(عمن تتعلم أتعلم)،(كتاب من تقرأ أقرأ) .

الرابع : أن تكون اسماً موصولاً، فتحتاج إلى صلة وعائد، و تكون كثيرا للعاقل، نحو:(خرج من ألقى المحاضرة)، قال تعالى: ﴿وَمَن الشَّيَطِينِ مَن يَغُوصُونَ الله﴾ . ولغيرالعاقل قليلاً، نحو قوله تعالى:﴿و منهم مَنْ يمشي على أربع﴾.

أَيٌ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ دَلَّتْ   مَوْصُولَةٌ لِلشَّرْطِ قَدْ تَوَلَّتْ
مُسْتَفْهَمٌ بِهَا وَوَصْلَةٌ إِلَى   نِدَاءِ لَفْظِ مَا بِهِ أَلْ وُصِلَا

١٨- (أي) بفتح الهمزة ، وتشديد الياء ، وهي من الأسماء الملازمة للإضافة، ويجوز قطعها عن الإضافة في اللفظ والإتيان بالتنوين عوضاً عن المضاف إليه، إلا ما كان منها وصلة لنداء ما فيه (أل) فلا يضاف، وتأتي على خمسة أوجه:

الأول: أن تكون دالة على الكمال، فتقع صفة للنكرة، وتعرب بإعراب موصوفها نحو:(هذا عالم أيُّ عالم) ؛ أي: هذا عالم كامل في علمه . وتقع حالاً من المعرفة،وتلازم النصب،نحو:(هذا محارب أي محارب) .

الثاني: أن تكون اسماً موصولاً، وهي مبنية على الضم، إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، نحو:(سلمت على أيُّهم أفضل) ، فـ (أيُّ) مبنية على الضم في محل جر؛ لأنها أضيفت إلى الضمير، وصدر صلتها -وهو المبتدأ - محذوف؛ لأن الأصل: هو أفضل، ومنه قوله تعالى: ﴿ثم لَنَازِعَن مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾.

وتعرب بالحركات فيما عدا ذلك، نحو:(كافأت أيهم هو مجتهد) ، فـ (أي): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

الثالث: أن تكون شرطية، وهي اسم شرط جازم، ومعناها بحسب ما تضاف إليه. فتكون للعاقل، نحو:(أيهم يَقُمْ أَقم) ، فـ (أي): اسم شرط جازم، مبتدأ مرفوع. ولغير العاقل، نحو:(أي الكتب تقرأ أقرأ) ، فـ(أي): اسم شرط جازم، مفعول مقدم منصوب وتكون للزمان، نحو:(أي يوم تسافر أسافر)، وللمكان، نحو:(أي بلد تسكن أسكن)، فـ (أيَّ) اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية في الأول والمكانية في الثاني. وإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق، نحو:(أي نفع تنفع الناس يشكروك عليه) .

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿أَيًا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ ، فـ (أَيَا): اسم شرط جازم، منصوب بـ (تدعوا) على المفعولية،(ما): حرف زائد إعراباً مؤكد و (تَدْعُوا): فعل شرط مجزوم بحذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، و(الواو): فاعل، وجملة ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾: جواب الشرط في محل جزم.

الوجه الرابع : أن تكون استفهامية، فتحتاج إلى جواب كقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾،فـ(أيُّ): اسم استفهام مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، و(الكاف): مضاف إليه، و(الميم): علامة الجمع، وجملة (زادته) : خبر.

الوجه الخامس : أن تكون وصلة لنداء ما فيه (أل)؛ لأنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) لما فيه من اجتماع مُعَرِّفين ،ظاهرين، فإذا أريد نداء ما فيه (أل) أُتي بـ(أي)، نحو قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا﴾ ، وقوله: ﴿يَاَيَّتها النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَةُ﴾، فـ(أيُّ وأيَّةُ) مبنيان على الضم في محل نصب؛ لأن كلا منهما منادى، و(ها): للتنبيه، و(الناس): نعت مرفوع بالضمة كحركة المنادى ومثله كلمة (النفس).

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي الْمُضِيِّ تَقْتَضِي مِنْعاً لِمَا يَلِيهِ ذَا قَدِ ارْتُضِيْ
كذَا فِي الاسْتِقْبَالِ حَرْفُ شَرْطِ مُرَادِفٌ لإنْ فَحَقِّقْ ضَبْطِي
وَبَعْدَ وَدَّ فَهُوَ حَرْفُ مَصْدَرٍ مُرَادِفٌ لِأَنْ وَلَكِنْ قَدْ عَرِي
مِنْ نَصْبٍ أَوْ جَزْمٍ وَلِلتَّمَنِّي وَالعَرْضِ وَالتَّقْلِيلِ يَا ذَا الذِّهْنِ

---

١٩ - (لو) ، وتأتي على ستة أوجه :

الوجه الأول: أن تكون حرف شرط غير جازم للزمان الماضي، وهي (لو) الشرطية الامتناعية، وهذا أغلب الأوجه، فيقال فيها: حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه، والمراد بما يليه الشرط، و(تاليه) هو الجواب، فهي تدل على أمرين :

١ - امتناع الشرط .

٢ ـ كونه مستلزماً للجواب .

نحو:(لو حضر زيد حضر علي) ، فحضور زيد - وهو الشرط - محكوم بانتفائه وامتناعه، وثبوته يستلزم ثبوت حضور علي - وهو الجواب .

الوجه الثاني : أن تكون حرف شرط في المستقبل، وهي (لو) الشرطية غير الامتناعية، فيقال فيها : حرف شرط مرادف لـ (إنْ)؛ لتعليق جوابها على شرطها في زمن الاستقبال، إلا أنها لا تجزم، فإن وليها فعل ماض أُوِّل بالمستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ ، التقدير: إن تركوا؛ فالفعل (تركوا) ماض مؤول بالمستقبل (يتركون) أي شارفوا أن يتركوا ؛ لأن الجواب (خَافُوا)، والخوف يكون قبل الترك، ولأن الخطاب للأحياء، وإنما يتوجه إليهم الخطاب قبل الترك، وأما بعده فهم أموات .

الوجه الثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ(أن) إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوعها مصدرية بعد فعل مفهم تَمَنْ نحو : (ودَّ، يَوَدُّ)، و منه قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾، أي: ودوا الإدهان،أي المسالمة والمصالحة، وقوله تعالى : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾، أي: يود التعمير .

الوجه الرابع: أن تكون للتمني بمنزلة (ليت)، إلا أنها لا تنصب ولا ترفع، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، أي: فليت لنا كرة، ولهذا جاء المضارع (فنكون) منصوباً في جوابها، كما نصب في

قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ ، ومثله قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، وقد خالف جماعة من النحاة في مجيئ (لو) للتمني، والحق ثبوت هذا المعنى؛ لوضوحه في الآيتين.

الوجه الخامس : أن تكون للعرض، وهو الطلب برفق، وينصب المضارع بعد الفاء في جواب العرض، نحو:(لو تنزل عندنا فتصيب خيراً) .

الوجه السادس : أن تكون للتقليل ، ومثاله قوله ﷺ:(اتقوا النار ولو بشقّ تمرة) .

وَقَدْ بِمَعْنَى حَسْبُ وَهْيَ إِسْمُ   كَذَا كَيَكْفِي وَهْيَ أَيْضاً قِسْمُ
تُفِيدُ   لِلتَّحْقِيقِ   وَالتَّوَقُّعِ   كَذَا لِتَقْرِيبِ الْمُضِيِّ فَاسْمَعِ
كَذَاكَ لِلتَّقْلِيلِ   وَالتَّكْثِيْرِ   كَقَدْ نَرَى   فِي كَلِمِ الْخَبِيرِ

---

٢٠ - (قد) ، وتأتي على سبعة أوجه :

الوجه الأول: أن تكون اسماً بمعنى (حَسْبُ) الدالة على الاكتفاء، وهي مبنية على السكون في الغالب، وما بعدها مجرور بالإضافة ، تقول:(قد زيد درهم) ، كما تقول :(حسب زيد درهم) ، وتدخلها نون الوقاية، حرصاً على بقاء السكون ؛ لأنه الأصل في البناء، نحو:(قدني درهم) . و قد

تعرب قليلاً، نحو:(قد زيد درهم) - بالرفع - كما تقول :

(حسب زيد درهم) .

الوجه الثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى (يكفي)، وهي مبنية على السكون بالاتفاق، وتلزمها نون الوقاية، نحو:(قد زيدا درهم)، و(قدني درهم)، كما تقول:(يكفي زيدا درهم) ، و(يكفيني درهم)، فـ (قد): اسم فعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به والنون للوقاية، و(درهم) فاعل.

الوجه الثالث: أن تكون حرف تحقيق، فتدخل على الماضي اتفاقاً، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، فتقتضي تحقيق مدلولها، وقد تدخل على المضارع، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عليه﴾ لأن حصول علم الله تعالى محقق.

الوجه الرابع : أن تكون حرف توقع؛ أي: انتظار مع الماضي، نحو:(قد قامت الصلاة). تُقال لقوم قاموا خلف الإمام ينتظرون الصلاة، ومع المضارع - وهو أوضح - نحو:(قد ينزل المطر) ، إذا كنت تتوقع نزوله. ويرى ابن هشام أنها لا تفيد التوقع لا مع الماضي ولا مع المضارع؛ لأن الفعل إن كان يفيد التوقع فهو بدون (قد)، ثم ذكر أن عبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: «إن (قد) تدخل على ماض متوقع»، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع .

الوجه الخامس: تقريب الزمن الماضي من زمن الحال، تقول:(حضر الطالب)، فيحتمل حصول حضوره في الزمان الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت:(قد حضر الطالب) اختص بالقريب.

الوجه السادس : أن تكون للتقليل، إما تقليل وقوع الفعل، نحو:(قد يصدق الكذوب)، و(قد يجود البخيل)، وإما تقليل متعلق الفعل، كقوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾، فمتعلق الفعل هو العلم بما هم عليه ؛ أي: إن ما هم عليه من الأحوال هو أقل ما يعلمه الله تعالى، فهي تحقيقية باعتبار وقوع الفعل وهو العلم، وتقليلية باعتبار متعلقه .

والصواب أن (قد) في هذه الآية حرف تحقيق، أي: قد أحاط علمه بما أنتم عليه من خير وشر، وعلم جميع أعمالكم، أحصاها ،علمه وجرى بها قلمه . . ومثلها قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إلينا﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ .

الوجه السابع : التكثير ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ، والكثرة في الآية باعتبار متعلق الفعل، وهو تقلب وجه النبي ﷺ في السماء، لا في وقوع الفعل وهو الرؤية، أو تكون حرف تحقيق .

وَاوْ لِلِاسْتِئْنَافِ ثُمَّ الْحَالِ كَذَا لِمَفْعُولٍ وَجَمْعٍ تَالِي
لِقَسَم وَرُبَّ عَطْفٍ زَائِدَهْ فَهَذِهِ الأَقْسَامُ فِيهَا وَارِدَهْ

---

٢١ - (الواو): وتأتي على ثمانية أوجه :

الوجه الأول: أن تكون للاستئناف، وهي التي تقع في ابتداء كلام غير الأول، كقوله تعالى: ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ في الْأَرْحَامِ ﴾ ، فالمضارع مرفوع، وليس منصوباً عطفاً على (لِنُبَيِّنَ) ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الله وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ ﴾ .

الوجه الثاني: واو الحال، وتسمَّى واو الابتداء، وهي: الداخلة على الجملة اسمية كانت أم فعلية، كقوله تعالى : ﴿لئن أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُواْ الصَّلَوةَ وَأَنتُمْ سُكرى ﴾، وقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾، وكأن الاسمية أكثر .

الوجه الثالث: واو المفعول معه نحو:(سرت والحدائق)، بنصب (الحدائق) على أنه مفعول معه، والواو للمعية وليست عاطفة، وقد ذكر ابن هشام في «المغني» أنه لم يأت في القرآن آية يَتَعَيَّنُ فيها النصب على المفعول معه. بل يحتمل هذا ويحتمل العطف، ومن الأمثلة قوله تعالى:﴿فَوَرَبِكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّير ﴾ .

الوجه الرابع:(واو الجمع)، وتسمى واو المعيَّة، الداخلة على الفعل المضارع المسبوق بنفي محض أو طلب محض، ويكون هذا المضارع منصوبــاً بـ(أن) المضمرة بعد واو المعية في جواب النفي أو الطلب، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصبرين ﴾، أي: وأن يعلم، وقول الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَه   عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

أي: وأن تأتي، وسميت بواو الجمع ؛ لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد.

الوجه الخامس:(واو القسم)، وهي من حروف الجر، ولا تدخل إلا على اسم ظاهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾، وجواب القسم : ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَى ﴾ . فإن تلتها واو ،أخرى فالتالية واو العطف؛ لأن ما بعدها مغاير لما ،قبلها وهذا رأي سيبويه والخليل، ولو كانت للقسم - كالتي قبلها - لاحتاج كل قسم إلى جواب ، وهذا كثير في القرآن، كقوله تعالى ﴿وَالشَّمْسِ وضحاها وَالْقَمَرِ إِذَا تلهَا وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَنَهَا وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَهَا وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَهَا والْأَرْضِ وَمَا طَحَيْهَا وَنَفْسٍ وَمَا سونها﴾، والجواب :﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَنهَا﴾ .

الوجه السادس : واو (رُبَّ)، وهي التي تقع في أول الكلام، وتدخل على الاسم المنكر، كقول الشاعر:

وَلَيلٍ وَلَيلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَه.   عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

فالواو واو (رب)، و(ليل): مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف بعد الواو وسُميت بـ (واو ربَّ) لأنها قائمة مقامها، كائنة بمعناها .

الوجه السابع : أن تكون عاطفة، وهي التي يكون ما بعدها على حسب ما قبلها في الإعراب، وهي لمطلق الجمع في الحكم، ولا تدل على ترتيب ولا تنافيه إلا بقرينة، قال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَهُ وَأَصْحَبَ السَّفِينَةِ﴾ ، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ ، وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ .

الوجه الثامن: أن تكون زائدة في الكلام لغرض من الأغراض، وتسمى في القرآن صلة، والقول بزيادتها رأي الكوفيين ، ومن تبعهم، ومنع من ذلك البصريون، ومن وافقهم، ومن أمثلة زيادتها قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ، بدليل الآية الأخرى قبلها : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ ، وعلى هذا فقوله: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ جواب الشرط على زيادة الواو، أما على القول بأن الواو لا تأتي زائدة، فهي إما عاطفة جملة على جملة ، أو أنها واو الحال، فتكون الجملة حالاً من (ها) في قوله : ﴿جَاءُوهَا﴾ ؛ لأن الراجح أن الجملة الفعلية التي فعلها ماض إذا وقعت حالاً تربط بالواو، ولا تحتاج إلى (قد)، ويدل على هذا المعنى قوله تعالى :﴿جَنَّتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ ، وعلى هذين الوجهين يكون جواب الشرط محذوفاً، كما قال الخليل، وسيبويه، والتقدير ـ والله أعلم ـ :﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا وسعدوا﴾. واختار هذا ابن كثير، وجمع من النحويين والمفسرين.

مَعْرِفَةٌ ذاتُ تَمَامِ (مَا) قُلِ   وَذَاتُ نَقْصٍ وَلِشَرْطٍ فَاقْبَلِ
نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ   تَعَجُبُ   نَكِرَةٌ فَصِفُ بِهَا مَا تَطْلُبُ
مَوصُولَةٌ كَذَا   لِلِاسْتِفْهَامِ   وَاسْمًا أَنتُ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ
وَإِنْ تَكُنْ حَرْفاً   فَمَصْدَرِيَّة   ظَرْفِيَّةٌ   وَغَيْرُ مَا ظَرْفِيَّهْ
زَائِدَةٌ   نَافِيَةٌ   وَكَافَهُ   عَنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ وَجَرَّ كَافَهُ

---

٢٢ - (ما)، وهي قسمان :

(أ) اسمية

(ب) حرفية

فالاسمية تأتي على سبعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون معرفة تامة، وهي التي لا تحتاج إلى صلة ولا صفة ولا غيرهما من القيود، كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ ، فـ(نعم) فعل ماض جامد لإنشاء المدح، و(ما) المدغمة فاعل، وهي معرفة تامة بمعنى الشيء؛ أي: فنعم الشيء هي. أي: إبداؤها ؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، تم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانفصل وارتفع. و(هي): مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر مقدم.

الوجه الثاني: أن تكون معرفة ناقصة، وهي الموصولة، سميت بذلك لاحتياجها إلى صلة تكمل معناها، كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ ، فـ (ما): اسم موصول مبتدأ، و(عندكم): صلة، وجملة(ينفد): خبر (ما) ، أي : الذي عندكم ينفد .

الوجه الثالث: أن تكون شرطية، وهي اسم شرط جازم لغير العاقل، وإعرابها كإعراب (مَنْ) الشرطية، كما تقدم، ومن أمثلتها : قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ ، فـ (ما): اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لـ (نَنسَخ) ، و(نَنسَخ): فعل الشرط، و(نأتِ): جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو الياء.

الوجه الرابع : أن تكون نكرة موصوفة، وهي التي يقع بعدها صفة، والغالب أن تكون بمعنى شيء، نحو:(مررت بما مُعْجِب لك) ؛ أي: بشيء معجب لك .

الوجه الخامس: أن تكون تعجبية، وهي نكرة تامة، ومعنى (نكرة): أنها بمعنى «شيء» أي شيء، ومعنى (تامة): أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود، وتنكيرها أفادها إبهاماً جعلها في أسلوب التعجب بمعنى:«شيء عظيم» ، وهي اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ دائماً، والجملة التي بعدها خبر لها، نحو:(ما أحسن الربيع!) ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾.

الوجه السادس: أن تكون نكرة موصوفاً بها؛ أي: موصوفاً بها نكرة قبلها لقصد التحقير، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾، أي: مثلاً بالغاً الغاية في الحقارة بعوضة، و(مَثَلا): مفعول به منصوب، و(ما): صفة لـ(مَثَلاً)، على أحد الأعاريب، و (بعوضة): بدل، أو عطف بيان .

وقد يكون الوصف بها لقصد التعظيم، نحو:(لأمر ما جَدَعَ قصير أنفه) ؛ أي: لأمر عظيم قطع قصير أنفه، وقصير : اسم رجل .

الوجه السابع: أن تكون استفهامية، فتحتاج إلى جواب، ويكون لها الصدارة في جملتها، كقوله تعالى:

﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى ﴾ .

وإذا كانت مجرورة حذفت ألفها ؛ للتفرقة بينها وبين (ما) الخبرية، كالموصولة، ولكثرة استعمالها، وطول الكلام، فمثال الموصولة:(سألتُ عَمَّا سألت عنه) ، أي : سألت عن الذي سألت عنه. فهي ـ هنا ـ موصولة، لذا تبقى ألفها، إلا إذا كان معها لفظ: «شئت» لورودها محذوفة معها في كثير من الكلام الخبري؛ حملاً على (ما) الاستفهامية . نحو :(اشتر بِمَ شئت)؛ أي: بالذي شئت، و(سل عم شئت)؛ أي: عن الذي شئت .

ومثال حذف ألف الاستفهامية:(عم تسأل؟)،(بِمَ تجيب؟)، وجاء الحذف في القرآن، كما في قوله تعالى : ﴿عم يتَسَاءَلُونَ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بم يرجع الْمُرْسَلُونَ﴾ . وإذا حذفت ألفها وجب إبقاء فتحة الميم ؛ للدلالة على الألف المحذوفة.

على أنه قد ورد إثبات الألف في عدد من الأحاديث وشيء من كلام العرب، وشرط ذلك ألا تُرَكَّبَ مع (ذا)، فإن رُكبت امتنع حذف الألف، نحو:(لماذا تسألني؟)، لأنها في هذا التركيب أصبحت جزءاً من كلمة، لا كلمة تامة، ولأنها صارت حشواً، والحذف في الوسط قليل.

أما (ما) الحرفية فتأتي على خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون مصدرية ظرفية، أي: زمانية، فتدل على المعنى المصدري أصالة مع التعرض للمعنى الوقتي بمعونة القرينة؛ فتنوب عن المدة، وتؤول بالمصدر الذي يفهم من السياق، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوةِ وَالزَّكَوةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ، فـ(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر ؛ أي: مدة دوامي حيّاً، فقولنا : (مدة) إشارة إلى دلالتها على الوقت

وقولنا :(دوامي) إشارة إلى دلالتها على المعنى المصدري، ومثله قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، أي: مدة استطاعتكم.

الوجه الثاني: أن تكون مصدرية غير ظرفية، أي: غير زمانية، فتدل على معنى المصدر بدون التعرض لمعنى الوقت. كقوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾

فـ (ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء؛ أي: بنسيانهم، ومنه قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ) ، وقوله تعالى :﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ .

الوجه الثالث: أن تكون زائدة لغرض من الأغراض، مثل: التوكيد، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ ، أي : فبرحمة، وقوله: ﴿قَالَ عَمَّا قَليل﴾، أي: عن قليل، وهذا على أحد الأقوال في الإعراب.

الوجه الرابع: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الفعلية والاسمية، أما الفعلية فلا عمل لها في الفعل ماضياً، نحو:(ما حضر الضيف)، قال تعالى: ﴿مَا كَتَبْنَهَا عَلَيْهِمْ﴾، ، أو مضارعاً، نحو:(ما يحضر الضيف)، قال تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ﴾ . إلا أنها إذا دخلت على المضارع خلصته للحال عند الأكثرين، ما لم يوجد قرينة.

أما إذا دخلت على الجملة الاسمية، فإن الحجازيين يعملونها، فيرفعون بها المبتدأ وينصبون الخبر بشروط مذكورة في محلها، وقد جاء هذا في القرآن، قال تعالى: ﴿ما هَذَا بَشَرًا ﴾ ، وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَتِهِمْ﴾ فـ (بشرا): خبر (ما) منصوب بالفتحة، و (أمهاتهم): خبر (ما) منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم. وأما بنو تميم فإنهم يهملونها.

الوجه الخامس: أن تكون كافة، أي: تمنع العامل عن العمل ، وهي ثلاثة أنواع:

١ ـ كافة عن عمل الرفع في الفاعل، وهي المتصلة بثلاثة أفعال :(قل)، و(كَثُرَ)، و(طال)، نحو:(قلما تسمع المرأة النصيحة) ، فـ (قل): فعل ماض، و(ما) كافة له عن طلب الفاعل، وقيل إن (ما) مع هذه الأفعال الثلاثة مصدرية ؛ أي: قل استماع المرأة.

٢ ـ كافة عن عمل الرفع والنصب معاً، وهي المتصلة بـ (إنَّ) وأخواتها، وقد وقع هذا في مواضع كثيرة من القرآن، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ، ومن آثارها أنها تزيل اختصاص هذه الأدوات بالأسماء، وتُهيئها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) المُهَيِّئَة، قال تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ .

٣ ـ كافة عن عمل الجر، كالمتصلة بـ(رُبَّ) ومن آثارها أنها تهيئ هذا الحرف للدخول على الجملة

الفعلية، كقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ، ـ على أحد الأقوال في إعرابها ـ وقراءة نافع وعاصم بتخفيف الباء؛ لأن الأصل بـاءان، أُدغمت إحداهمـا فـي الأخـرى، فأسقطت واحدة تخفيفاً. وقرأ بقية السبعة بالتشديد؛ إبقاء على الأصل.

ولا يمتنع دخول (رُبَّ) على الجملة الاسمية، لكنه نادر كقول الشاعر :

رُبَّمَا الجَامِلُ المؤبَّلُ فِيْهِمْ   وَعَنَاجِيجُ بينهنَّ المِهَارُ

فـ(الجامل) مبتدأ، و(فيهم) خبره .

فَصْلٌ

في أَلْفَاظٍ مُحَرَّرَةٍ

قُلْ فِعْلَ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِي نَحْوِ : هَذَا قُبِّلَتْ أَنَامِلُهُ
وَنائِباً عَنْ فَاعِلٍ فِيْمَا يَلِي وَقَدْ لِتَقْلِيْلٍ وَتَحْقِيْقٍ قُلِ
لَنْ حَرْفُ نَصْبٍ قَدْ نَفَى المُسْتَقْبَلَا لَمْ حَرْفُ جَزْمٍ قَدْ نَفَاهُ جَاعِلَا
مَعْنَاهُ مَاضِياً، وَقُلْ فِي أَمَّا شَرْطُ وَتَفْصِيلُ وَتَوْكِيد ما
وَأَنْ فَحَرْفُ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ مُضَارِعاً وَفَاءُ شَرْطٍ تُعْرَبُ
رَابِطَةٌ جَوَابَهُ وَلَا تَقُلْ جَوَابَ شَرْطٍ بَلْ كَمَا قُلْنَا فَقُلْ

ذكر في هذا الفصل بعض الألفاظ(المحررة) أي: بعض العبارات المهذبة المنقحة التي تؤدي المقصود ، وفي آخره ذكر ما ينبغي للمعرب أن يهتم به، ويحذر أن يغفل عنه.

(إعراب نائب الفاعل و فعله)

فأولاً : إذا أريد إعراب نائب الفاعل وفعله، مثل: (كُتِبَ الدرس) ، فإن الأَوْلَى أن تقول : (كُتِبَ) فعل ماض لم يُسَمَّ فاعله، وهي أحسن من عبارة: فعل ماض مبني للمجهول ؛ لأن الفاعل قد يكون معلوماً للمخاطب، ويحذف لغرض ، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ .

وأما اللفظ الذي يليه فتقول في إعرابه: نائب فاعل؛ لوضوح هذه العبارة ووجازتها وعمومها، ولا تقل: مفعول لما لم يُسَمَّ فاعله ؛ لخفائه وطوله، وصدقه على كلمة (ثوب) في نحو:(أُعطي الفقير ثوباً).

(إعراب «قد»)

ثانياً : عند إعراب (قد) الحرفية تقول : حرف لتقليل زمن الماضي وتقريبه من الحال ، أو حرف لتقليل حدث المضارع، أو حرف تحقيق حدث الماضي ، أو تحقيق حدث المضارع، وقد تقدمت الأمثلة.

(إعراب «لن»)

ثالثاً: تقول في (لن) في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدا﴾ : حرف نفي ونصب واستقبال.

(إعراب «لم»)

رابعاً: تقول في (لم) في نحو قوله تعالى:﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولد﴾ : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، أو : حرف جزم ونفي وقلب.

(إعراب «أما»)

خامساً : تقول في (أَمَّا) - المفتوحة الهمزة المشددة الميم ـ في مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّاالسَّائِلَ فَلَا تَنهر ﴾ : حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وفي نحو:(أَمَّا خالد فمنطلق) حرف شرط وتوكيد، وشرط التفصيل تكرار (أما) .

(إعراب «أن»)

سادساً : تقول في (أن) في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ : حرف مصدري ينصب المضارع ويُخَلِّصُهُ للاستقبال.

(إعراب «الفاء» التي بعد الشرط)

سابعاً : تقول في (الفاء) التي بعد فعل الشرط في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرُ﴾ : الفاء رابطة لجواب الشرط بفعل الشرط.

(ما ينبغي للمعرب أن يعنى به)

أَمَامَ زَيْدٍ بِإِضَافَةٍ خُفِضْ فَلَا تَقُلْ بِالظَّرْفِ فَهُوَ قَدْ رُفِضْ
فَاءُ فَصَلِّ لَا تَقُلْ لِلْعَطْفِ فَا سَبَبِيَّةٍ فَقُلْ لِلْعُرْفِ
لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِوَاو قَدْ عُطِفْ حَتَّى لِجَمْعٍ وَلِغَايَةٍ عُرِفْ
وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ وَالتَّرْتِيْبِ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ وَالتَّعْقِيْبِ
اكُدْ بِإِنَّ وَانْصِبَنَّ وَارْفَعَا زِدْ مَصْدَرِياً إِنْ بِفَتْحٍ وَقَعَا

من الألفاظ التي ينبغي للمعرب أن يُعنى بها :

أولاً: أن تقول في نحو:(زيد) من قولك:(جلست أمام زيد) : إنه مجرور بالإضافة ، ولا تقل: إنه مجرور بالظرف؛ لأن المقتضي للجر هو المضاف من حيث هو مضاف، لا المضاف من حيث هو ظرف مكان ، وهذا جارٍ على القول بأن العامل في المضاف إليه معنوي.

والقول الثاني: أنه مجرور بالمضاف؛ لأنه عامل لفظي، لا بالإضافة؛ لأنها عامل معنوي، لكن قد يراد بقولهم :«بالإضافة» ؛ أي: بسبب الإضافة.

ثانياً: أن تقول في إعراب (الفاء) من قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ : إنها للسببية؛ لدلالتها على سببية ما قبلها لما بعدها، ولا تقل : للعطف؛ لأنه لا يجوز أو لا يحسن عطف الطلب على الخبر أو العكس؛ لكمال الانقطاع بينهما .

ثالثاً: أن تقول في إعراب الواو في مثل:(حضرالطالب والمدرس) : حرف عطف لمجرد الجمع .

رابعاً: أن تقول في إعراب (حَتَّى) في مثل:(قدم الحُجَّاجُ حتى المشاة) : حرف عطف للجمع والغاية.

خامساً: أن تقول في إعراب (ثُمَّ) في مثل:(حضر الطالب ثم المدرس) : حرف عطف للترتيب والمهلة.

سادساً : أن تقول في إعراب (الفاء) في مثل:(دخل الإمام فأقيمت الصلاة)، حرف عطف للترتيب والتعقيب.

سابعاً: أن تقول في إعراب (إنَّ) المكسورة في مثل:(إن الحق منتصر) : حرف توكيد ينصب الاسم، ويرفع الخبر، هذا هو الأكثر استعمالاً، والأقوى قياساً. ولا تقل: حرف توكيد ونصب، إلا على رأي الكوفيين، القائلين إنها لم تعمل إلا في الاسم، وأما الخبر فهو مرفوع على ما كان عليه.

ثامناً: أن تقول في إعراب (أن) المفتوحة: حرف مصدري للتوكيد، ينصب الاسم، ويرفع الخبر؛ لأنها تُؤَوَّلُ مع ما بعدها بمصدر.

(خَاتِمَةٌ)

وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ فِي الإِعْرَابِ　بَحث عَنِ المُهِمْ فِي الأَبْوَابِ
كَمِثْلِ فَاعِلٍ لِفِعْلٍ أَوْ خَبَرُكَذَا　إِذَا مَرَّ　بِطَرْفِ　أَوْ بِجَرّ
بَيَّنَ مَحْذُوفاً　بِهِ　تَعَلَّقَا　وَصِلَةَ المَوْصُولِ أَيْضاً حَقَّقَا
وَإِنْ أَتَى　لِجُمْلَةٍ　فَيَذْكُرُ　لَهَا الْمَحَلَّ　فَهْوَ حَقًّا أَجْدَرُ
كَذَاكَ فِي الَّذِي وَذَا لَا يَقْتَصِر　يَقُولُ مَوْصُولاً　إِشَارَةٌ ذُكِرْ
بَلَى يَقُولُ فَاعِلاً　وَهُوَ كَذَا　كَذَاكَ فِي الْمُضَافِ فَاعْرِفَنَّ ذَا
جَرُّ المُضَافِ فِيهِ أَيضاً وَارِدُ　وَلَا تَقُلْ　فِي الذِّكْرِ لَفْظٌ زَائِدُ
وَبَعْضُهُمْ عَبَّرَ　عَنْهُ بِصِلَةٌ　وَبَعْضُهُمْ　مُؤَكِّداً قَدْ جَعَلَهُ
وَكَمُلَتْ وَالْحَمْدُ　لِلرَّحْمَنِ　ثُمَّ صَلَاةُ　المَلِكِ الدَّيَّانِ
عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى　المُخْتَارِ　وَآلِهِ والصَّحْبِ وَالأَبْرَارِ

(ما ينبغي للمعرب أن يتنبه له عند الإعراب)

ذكر في ختام هذه المنظومة ما ينبغي للمعرب أن ينتبه له عند الإعراب، ومن ذلك :

أولاً: إذا أعرب فعلاً من الأفعال التامة، فإنه يذكر فاعله إن كان له فاعل، ولا يغفله، وكذا إذا أعرب عاملاً من العوامل فإنه يبحث عن معموله ويذكره، وهذا يشمل الأفعال وأسماءها، والمصادر وأسماءها، والنواسخ من الأفعال والحروف وغير ذلك.

ثانياً : إذا ذكر المعرب مبتدأ في الأصل كاسم ناسخ من النواسخ أو مبتدأ في الحال، فإنه يبحث عن خبره، ويبين هل هو مذكور أو محذوف، وهل حذفه جائز أو واجب .

ثالثاً: إذا مرَّ في الكلام ظرف أو جار ومجرور ولهما متعلق، فعليه أن يذكر متعلّقه، أهو فعل أو شبه فعل، كاسم فاعل ونحوه ، وهل متعلقه مذكور أو محذوف .

رابعاً : إذا مرَّ به اسم موصول فإنه يبين صلته وعائده، وهل الصلة جملة أو شبه جملة، وهل شبه الجملة مذكور أو محذوف .

خامساً : إذا مرَّ به جملة اسمية أو فعلية فإنه يذكر هل لها محل من الإعراب أو ليس لها محل، وإذا كان لها محل من الإعراب بَيَّنَه، هل هو رفع أو نصب أو جر .

سادساً : إذا مرَّ به اسم مبهم، مثل:(قام الذي فاز) ، أو (أكرمت هذا الطالب) ، فإنه لا يقتصر في الإعراب على قوله : (الذي) اسم موصول، و(هذا) اسم إشارة؛ لأن هذا ليس بإعراب بل هو بيان لنوع الكلمة، وإنما يقول في الأول : اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، وفي الثاني : اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به .

وفي التنصيص على أنه اسم موصول تنبيه على أنه يحتاج إلى صلة فيبحث عنها، وفي التنصيص على أنه اسم الإشارة تنبيه على أن الكاف اللاحقة له حرف خطاب، وأن الاسم الذي بعده إذا كان مقروناً بـ (أل) فهو نعت أو بدل أو عطف بيان .

سابعاً: كذلك في إعراب نحو:(كتاب محمد جديد)،

لا يقتصر على قوله (كتاب) مضاف؛ لأن المضاف ليس له إعراب مستقر كما في الفاعل - مثلاً فإن له إعراباً مستقراً، وهو الرفع لفظاً أو محلاً، وكذا غيره مما له إعراب مستقر، بخلاف المضاف فليس له إعراب مستقر، وإنما يعرب بحسب ما قبله، فقد يكون مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً، فالصواب أن يقول: (كتاب) مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، وأما المضاف إليه فله إعراب مستقر، وهو الجر بالمضاف فإذا قيل : مضاف إليه، علم أنه مجرور، فإن قال : مضاف إليه مجرور، فهو أكمل.

(ليس للمعرب أن يقول في حرف من القرآن إنه زائد)

ثامناً: ينبغي للمعرب أن يتجنب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى إنه زائد، تعظيماً له واحتراماً، ولأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله تعالى منزه عن ذلك، فالواجب أن يقول في مثل قوله تعالى:﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ :(من): صلة ، أو حرف زائد إعراباً مؤكد معنى، وهذا أحسن.

(خلاف العلماء في وقوع الزيادة في القرآن)

وموضوع الزائد في القرآن قد تناوله علماء النحو والتفسير والبلاغة واللغة، فمنهم من قال بالأصالة؛ وأنه لا زائد في القرآن، و منهم من قال بوقوع الزيادة على أنها زيادة في الإعراب لا في المعنى، لكن من الملاحظ أنه ما من عالم

يقول بالزيادة - في الغالب ـ إلا وتراه يقول بالأصالة في بعض المواضع، ويظهر من هذا أن من يقول بالزيادة لا يقول بها على الإطلاق، فهو لا يحكم بها إلا حيث يستدعيها السياق، وتترجح على الأصالة، وذلك بأن يكون الحرف مشعراً بمعنى يناسب معنى ما زيد لتوكيده، وهذا يؤكد أن الأصالة في الحروف هي الأصل، ولا ينبغي أن يعدل عنها إلى الحكم بالزيادة، إلا إذا كان السياق يستدعي ذلك رعاية للمعنى، مع اعتبار ما تقدم من أنها زيادة في الإعراب، لا في المعنى، والتأكيد على المعنى الذي زيدت له ؛ فإن لزيادة الحروف معاني كثيرة، ذكرها العلماء، منها ما هو لفظي، ومنها ما هو معنوي، ومن ذلك: إرادة التعميم، والتنصيص على العموم، والكف عن العمل، والفصل بين ما هو خبر أو كالخبر ، وما هو تابع، وتزيين اللفظ، وغير ذلك مما يعلم بالتتبع.

وينبغي أن يعلم أن التوكيد في الحرف الزائد ليس هو المعنى الأصلي للحرف، وإنما هو شئ أفاده بعد أن جُرّد من معناه الأصلي، وأصبح في مقام الزيادة لا يفيد إلا توكيد المعنى .

(ليس في القرآن حرف زائد لغير فائدة)

والحق أن القرآن ليس فيه حرف زائد لغير فائدة؛ لأنه ما من حرف إلا وله معنى، قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾: «ما» إبهامية تزيد النكرة إبهاماً وشياعاً، وتسد عنها طرق

التقييد، كقولك :(أعطني كتاباً ما)؛ أي: أي كتاب كان، أو مزيدة للتأكيد، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ﴾ ، ولا نعني بالمزيد: اللغو الضائع؛ فإن القرآن كله هدى ،وبيان بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تذكر مع غيرها، فتفيد له وثاقة وقوة، وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه .

(معنى الزائد في القرآن)

قال الزركشي:«ومعنى كونه زائداً أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة».

وقال ابن يعيش:« ليس المراد - بزيادة الحرف - أنه قد دخل بغير معنى ألبتة، بل زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح» ، ثم نقل عن سيبويه قوله ـ في تلك الحروف الزائدة -: «إنها زائدة من حيث إنها لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من المعنى، سوى تأكيد الكلام».

(لا ينبغي التساهل في الحكم بالزيادة)

وينبغي لمن يتصدى لإعراب القرآن ألا يستعجل

بالحكم على حرف بأنه زائد إلا بعد التحري والتأمل في السياق وفي دلالة الحرف.

(اصطلاح العلماء في التعبير عن الزائد)

وللعلماء اصطلاحات متعددة في التعبير عن الحرف الزائد، فمنها حسن جميل كإطلاق لفظ التوكيد، أو الصلة، وبعضها فيه نظر كالتعبير عن الحرف الزائد بأنه توكيد لغو، أو حشو ، أو مُقْحَمٌ ، وإن كان القصد سليماً، لكنَّ اجتناب ما يوهم غير المراد مطلوب.

(زيادة الأسماء)

ثم إن ما تقدم من الكلام في الزيادة إنما هو بالنسبة للحروف، أما الأسماء ففي القول بزيادتها خلاف، وقد ذكر السيوطي أن البصريين لا يجوزون زيادة الأسماء، وأنه إذا أمكن الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له؛ لأن الأصل عدم الزيادة. وهذا رأي سديد، لأن الأسماء ما وُضِعَتْ إلا لتدل على المعاني، وبالأسماء تتم أجزاء الجملة، فإذا زيد اسم له أدى إلى تمزيق أوصال الجملة وتحويلها إلى جملة لا تؤدي إلى معنى.

♡♡♡♡♡♡♡